

جهاز الصحة الإسرائيلي مركزي

جدا وهذه «أفضلية كبرى»

في حالة طوارئ كمرض كورونا!

صفحة (٦) ة

٧٣٢ ألف إسرائيلي هاجروا

ولم يعودوا منذ قيام

الدولة وحتى ٢٠١٧

صفحة (٧) ة

الاسرائيلي المنته

الثلاثاء ٢٠٢٠/٣/١٠ الموافق ١٥ رجب ١٤٤١ هـ العدد ٤٤٤ السنة الثامنة عشرة

الاسرائيلي المنته

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الحرب الكلامية تعمق الشرح وتزيد تعقيدات تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة!

نتنياهو يصف إقامة حكومة ليست برئاسته بأنها «سرقه نتائج الانتخابات» بعد شطب حصيلة مقاعد القائمة المشتركة من أصل مقاعد الكنيست* «المشتركة» ترفض أي توصية بغانتس قبل مفاوضات علنية وبشروط منها سياسية* نائبان من اليمين المتطرف في «أزرق أبيض» يرفضان أي اتصال مع «المشتركة» التي من دونها لا احتمال لتكليف غانتس بتشكيل الحكومة



(أفب)



نتنياهو بعد أن شرب «عطر» النتائج الانتخابية.

(أفب) غانتس يختار مواصلة الهجوم.

توصية على بيني غانتس أمام الرئيس الإسرائيلي، وأنه إذا أراد تحالف «أزرق أبيض» التوصية، عليه أن يتوجه للقائمة المشتركة علنا، وأن تجري مفاوضات حول التوصية، فيما أكد نواب في المشتركة أن الجانب السياسي تجاه القضية الفلسطينية سيكون مطروحا في مفاوضات كهذه في حال جرت.

في المقابل، ادعت مصادر في «أزرق أبيض» لصحيفة «هآرتس»، أنه تجري اتصالات من وراء الكواليس مع القائمة المشتركة، «نظرا للحساسية في الاتصال بين القائمتين، فقط في حال تمت بلورة صيغة ما، سيتم الإعلان عنها». وأضافت المصادر أن احتمال تشكيل حكومة وحدة ضئيل جدا، فهناك سلسلة من الشروط يجب أن تنفذ لقيام حكومة كهذه.

وقال غانتس في تصريحات إعلامية، إنه قرر «تشكيل حكومة مستقرة وقوية تشفي إسرائيل من الكراهية والانقسام». وأضاف أنه سيبدل كل ما في استطاعته «كي لا تكون هناك انتخابات رابعة»، وقال في مؤتمر صحافي إن «الشعب أشار لنتنياهو إلى مكان الخروج».

ورد غانتس على نتنياهو قائلا: «لن أسمح لك

بإشعال حرب أهلية في إسرائيل الحديثة من أجل ورقة الخروج من المحكمة. دولة إسرائيل ناضلت قبلك وهي ستتم وتزدهر بعدك، الشعب قال كلمته في ثلاث جولات انتخابية وبأغلبية ساحقة، لقد انتهى عهد حكم نتنياهو».

تعزيز الحراسة الأمنية على غانتس

على صعيد آخر قرر ضابط الكنيست تعزيز الحراسة الأمنية على رئيس تحالف «أزرق أبيض» غانتس، في إثر سلسلة من التهديدات ضده على مواقع التواصل الاجتماعي.

وقال ضابط الكنيست إن القرار جاء وفقا لتوصيات الشرطة الإسرائيلية. وكان مكتب غانتس وجّه في نهاية الأسبوع الفائت رسالة إلى ضابط الكنيست طالبه فيها بالتحرك إزاء التهديدات التي وصلت إليه بكميات كبيرة، وأرفق بالرسالة صوراً لنحو ١٠ تهديدات انتشرت على موقعي «تويتر» و«فيسبوك» وفي مجموعات واتساب مختلفة.

احتدت في اليومين الماضيين الحرب الكلامية بين الأطراف المرشحة لتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، أو المشاركة فيها، في ضوء نتائج الانتخابات للكنيست الـ٢٣ التي جرت يوم الاثنين، ٢ آذار الحالي.

وكانت اللمحة أشد حدة لدى رئيس الحكومة وزعيم الليكود بنيامين نتنياهو، الذي أوج خطابته العنصري الإقصائي ضد القائمة المشتركة، التي تمثل أساسا جماهير فلسطينيي الداخل، وارتفعت قوتها بمقعدتين إضافيتين، وحرقت فوراً حلم نتنياهو بالوصول الى عدد المقاعد «الذهبي» الذي يمنحه تشكيل حكومة فوراً مع شركائه: ٦١ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً [تطلع ص ٨].

فقد ختم نتنياهو مساء يوم الانتخابات بابتسامة عريضة جدا، بعد أن نبتت كل استطلاعات الرأي العام التلفزيونية، التي تجري ميدانيا في يوم الانتخابات، بحصوله مع شركائه الفوريين على ٦٠ مقعدا، ما يعني من ناحيته أنه كان بإمكانه أن يفقر بمقعد إضافي، أو أن ينجح في إحداث شرخ في واحد من الكتل المعارضة له. ولكن لم تمر ساعات، وقبل بزوغ فجر اليوم التالي، حتى تبين أن الليكود وحلفاءه حصلوا على ٥٨ مقعدا، وهذه هي النتيجة النهائية، بزيادة ٣ مقاعد عن انتخابات أيلول. ولكن الليكود وحده زاد قوته بأربعة مقاعد، وحصل على ٣٦ مقعدا، وبيات الكتلة الأكبر، بعد أن اقتنص مقعدا من حليفه، تحالف أحزاب المستوطنين «يمينا»، ومقعدا آخر من حزب غريميه أفيغدور ليبرمان، «يسرائيل بيتنيو (إسرائيل بيتنا)»، ومقعدا ثالثا وأكثر، من القوة الانتخابية التي كان من المفترض أن تحصل عليها قائمة «قوة يهودية» (عوتسما يهوديت)، المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة [تطلع ص ٣].

وبعد أن تأكدت النتيجة لنتنياهو شرع يهاجم القائمة المشتركة، وعقد لقاء مع أنصاره، وشرح وهو يكتب على اللوح كيف أن الانتخابات حسمت لصالحه، باعتبار أن المقرر هم اليهود وحدهم وأنقص من حسابات مقاعد الكنيست ١٥ مقعدا للقائمة المشتركة. ولاحقا بدأ الليكود ونتنياهو بالتشكيك بنتائج الانتخابات، مطالبا بتسليم كافة محاضر لجان صناديق الاقتراع، وعددها ما يقارب ١٠٧٠٠ صندوق.

وفي حين أن نتنياهو سيحصل لدى رئيس الدولة على تأييد ٥٨ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً، فإن هذا لا يعني أن غانتس سيحصل فوراً على تأييد بتكليفه من ٦٢ نائباً، فالطريق ليست سهلة، لأنه في حال حصل فعلا على دعم حزب «يسرائيل بيتنيو» وزعيمه ليبرمان الذي له ٧ مقاعد، ودعم كتلة «العمل-غيرش-بيرتس» التي لها ٧ نواب، فإن القائمة المشتركة بنوايتها الـ ١٥ هي التي ستقرر، والحصول على تأييد القائمة المشتركة لن يكون بهذه السهولة، على ضوء شكل تعامل «أزرق أبيض» وغانتس مع القائمة، بعد انتخابات أيلول. إذ رفض غانتس عقد أي لقاء أو تلقي أي طلبات من القائمة، كشرط لدعم تكليفه لدى الرئيس، وفي نهاية المطاف حصل على دعم ١٠ نواب من أصل ١٣ نائباً.

كلمة في البداية

عهد نتنياهو..

بقلم: أنطوان شلحت

ثمة محاور كثيرة يمكن التطرق إليها لدى محاولة إجمال الملامح الرئيسية التي اتسم بها عهد بنيامين نتنياهو في رئاسة الحكومة الإسرائيلية والذي بدأ منذ العام ١٩٩٦، وكان متصلاً من الناحية الزمنية على مدار ما يزيد على أعوام العقد الأخير، سواء أكان ذلك على صعيد السياسة الداخلية أو على صعيد السياسة الخارجية، وهي ملامح من شأنها أن تزداد رسوخاً في حال نجاح زعيم الليكود واليمين في تأليف الحكومة المقبلة. وحتى لأن تبدو هذه العملية صعبة للغاية وإن لم تكن مستحيلة، وذلك برسم النتائج النهائية التي أسفرت عنها نتائج الانتخابات للكنيست الـ٢٣ التي جرت يوم ٢ آذار الحالي، وخصصنا لها حيزاً واسعاً في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» [تطلع على وجه الخصوص الصفحات ٣ و ٨].

وعهد نتنياهو هو بالضبط ما ركزت عليه ورشة «مائدة مستديرة» نظمها «مركز مولد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»، بالتعاون مع حركة «مستقبل أزرق أبيض»، في أواخر شهر شباط الفاتت، تحت العنوان «تليخيص عقد مضى وتحديات العقد المقبل في المستوى السياسي - الأمني»، بمشاركة نخبة من كبار المسؤولين السياسيين في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ومن الخبراء والباحثين في قضايا الأمن القومي ومجالاته المتعددة [تطلع تغطية خاصة لها ص ٥].

وإذا ما سلطنا الضوء على السياسة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فلعنا أول ما يجب ملاحظته هو أنه من بين أمور أخرى، اتفق المشاركون في مداوات الورشة على أن العقد المنصرم كان عقداً ضائعاً مهدراً على الصعيد السياسي، إذ لم يتم خلاله دفع أي مبادرة سياسية للمدى البعيد، بل ظل يئود تحت وطأة الشعارات الأمنية الفارغة من أي مضمون؛ كما اتفقوا على أنه خلافاً للصورة المشوهة التي تحاول الحكومة عرضها على مرأى الجمهور، فإن التهديد المركزي لإسرائيل ليس من إيران، وإنما من حقيقة أنه بين البحر والنهر يعيش نحو ١٤ مليون إنسان، وهو واقع قد يقود إلى نهاية المشروع الصهيوني إذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي.

وأجمع هؤلاء أيضاً على أن توسيع الاستيطان في أراضي الضفة الغربية يعرض أمن المواطنين في إسرائيل إلى مخاطر جدية وعلى درجة غير مسبوقه من الخطورة. كما شددوا على أنه ليس ثمة شيء اسمه «إدارة الصراع»، وعلى أن الحل العسكري والتكنولوجية لم تعد كافية وحدها لمواجهة التهديدات والتحديات الماثلة أمام إسرائيل، بل ثمة حاجة إلى سياسة أيضاً!

لا شك أن القراءة سيلاحظون أن جميع التبرعات التي خلصت إليها الورشة منطلقاً أساساً من الحرص على ما تسميه «بقاء المشروع الصهيوني واستمراره»،

بما في ذلك تأييد الرؤية التي مؤداها أن حل الدولتين هو الوحيد الذي يضمن تحقيق هذه الغاية، ولكن في الوقت نفسه ينبغي ملاحظة أن الموضوع الفلسطيني لم يكن غائباً عن نظرها، وأن مقاربتها حيال السياسة الإسرائيلية تجاهه تطوي على قدر من النقد لعهد نتنياهو إلى حد اعتبار العقد المنتهي هو بمثابة خسارة كبيرة وكان مليئاً بإهدار الفرص، وأن خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب («صفقة القرن») هي دليل إضافي آخر على التوجه الأحادي الجانب الذي تعتمده إسرائيل إزاء القضية الفلسطينية على مدى العقود الفائتة، وخصوصاً العقد الأخير على وجه التحديد، مما يعقم من حظورة الوهم الإسرائيلي بأن عدم التحرك والمبادرة إلى أي فعل حقيقي وجدي يأتي بنتائج إيجابية وطيبة في نهاية المطاف.

أخيراً تشير الورشة إلى أن الجمهور الإسرائيلي منقسم على نفسه في الموضوع الفلسطيني وأنه «من دون دفع من الخارج (رئيس أميركي آخر أو حرب كبيرة)، لن يغير آراءه ومواقفه بصورة دراماتيكية»، ما يعيدنا مرة أخرى إلى المفهوم القائل بأن تغيير إسرائيل يحتاج إلى تراكم عوامل لا تكون مقتصرة على وقائع من داخلها فقط. ولئن تم الأخذ بهذا المفهوم في أزمان ماضية فكم هو حري الأخذ به الآن.

وقال غانتس إن التحريض على العنف في المجتمع الإسرائيلي تجاوز كل الحدود، وإذا لم يتم كبحه ستقع عملية اغتيال سياسية أخرى. واتهم نتنياهو بالاستعداد لإحراق كل شيء بغية تفادي مثوله أمام المحكمة. وأضاف غانتس «إن نتنياهو هو الذي أدار معركة انتخابية تدهورت إلى أسفل درك من القذف والتشهير يوجب الآن نيران العنف والتطرف ويلمج إلى خرق قواعد اللعبة».

ولفت غانتس إلى العواقب الوخيمة التي أفشى إليها التحريض العام ١٩٩٥، والذي تسبب في اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك إسحاق رابين. وأضاف أن نتنياهو يرتكب خطأ فادحاً إذا ظن أن لغة التهديد والوعيد ستجديه نفعاً، وأكد أن سلوكه هذا الطريق يثبت ضرورة إطاخته من سدة الحكم من أجل سلوك طريق أفضل ووقف التحريض والانشقاق في سياق متصل قال الرئيس السابق لجهز الأمن العام («الشاباك») يوفال ديسكين إن تطرف الأجواء العامة في إسرائيل بعد نتائج الانتخابات يتطلب نقل مسؤولية الحراسة الأمنية على غانتس، منقلب نتنياهو على رئاسة الحكومة، إلى جهاز «الشاباك».

وأكد ديسكين في حديث خاص أدلى به إلى صحيفة «هآرتس»، أنه بالرغم من أن الأنظمة المتبعة في الكنيست لا تفرض منح رؤساء الكتل البرلمانية حراسة من «الشاباك» فإن ما يلزم في بعض الأحيان هو ممارسة الحرس السليم وليس تطبيق القواعد بحذافيرها الجافة، وحتى لو لم يستحق غانتس الحراسة من طرف «الشاباك» بحسب القانون والقواعد الرسمية إلا إنه الآن زعيم حزب لديه فرصة لتشكيل حكومة. وتابع: «على الشاباك عدم تجاهل الأجواء في الأماكن العامة، وأعتقد أن عليه اتخاذ موقف واضح، وتحذير العمارة السياسية من العواقب المحتملة، والتوصية بأن يتولى الحرس السليم وليس تطبيق القواعد وحذر ديسكين من أن هناك احتمالاً للعودة إلى الأجواء التي سادت في منتصف تسعينيات القرن الفائت حينما اغتيل رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك إسحاق رابين من طرف ناشط يميني.

وأوضح ديسكين أن مواقع التواصل الاجتماعي تعمل على زيادة تأثير التحريض.

نسبة الأرامل بين الفئة العمرية المذكورة ٣٥٪، مقارنة بنسبة ٩٨٪ فقط بين الرجال.

المقارنة: أشارت معطيات منظمة OECD قبل ٧ سنوات، الى أن متوسط الحياة في إسرائيل أعلى من المتوسط في دول الـ OECD. معدل متوسط الحياة للرجل الإسرائيلي أعلى بسنتين ونصف السنة بالمقارنة مع متوسط الحياة في صفوف الرجال بالدول الأعضاء في منظمة OECD، ٧٩٩ سنة في إسرائيل بالمقارنة مع معدل ٧٧٣ سنة في دول المنظمة. وهو الرابع برتفاعه في جميع دول المنظمة. في صفوف النساء الفارق أقل ويبلغ نحو نصف سنة (٨٣٦ مقابل ٨٣٠). متوسط حياة النساء في إسرائيل هو في المرتبة الـ ١٣ من بين دول المنظمة.

التعليم: بين طلاب صفوف الثواني عشر في المدارس الثانوية، كان معدل الأهلية للحصول على شهادة الثانوية العامة (البجروت) للبنات أعلى من معدل الأولاد، حوالي (٧١٪ مقابل ٦٠٪) على التوالي. في العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩ كان ٣١٦٧ ألف طالب وطالبة في إسرائيل، منهم ١٨٧٣ ألف

وخلال الحملة الانتخابية، انضم غانتس الى الخطاب الإقصائي، وقال لناخبيه إنه لن يقبل بتشكيل حكومة تستند الى القائمة المشتركة.

وقال تقرير للإذاعة الإسرائيلية العامة، صباح يوم الأحد الماضي، إن النائبين اليمينيين المتطرفين يوعز هندل وتسنفي هاوزر، من حزب «تلم» في تحالف «أزرق أبيض»، يرفضان أن تكون هناك توصية بغانتس من القائمة المشتركة، فيما قال رئيس حزب «تلم» المرشح الثالث في قائمة «أزرق أبيض»، موشيه يعلون، إنه يرفض أن يكون نواب حزب «التجمع» الثالث، في القائمة المشتركة، بين المؤيدين للتوصية بتكليف غانتس، وقال إنه سيعمل على سن قانون لإخراج حزب التجمع عن القانون.

وقد رفض نواب في القائمة المشتركة تصريحات يعلون وهاجموها.

وقالت مصادر لصحيفة «هآرتس» إن النائبين هندل وهاوزر يمثلان الجناح اليميني الأكثر تطرفاً في تحالف «أزرق أبيض» ويعارضان بشدة أي دعم خارجي من القائمة المشتركة لحكومة أقلية، ويطلبان بأن يتم سن قانون يحظر على نتنياهو رئاسة الحكومة، لكونه يواجه محاكمة في قضايا فساد، ومن ثم تقام حكومة وحدة مع الليكود. وحسب تلك المصادر فإن هذا هو أيضا اتجاه أفيغدور ليبرمان. ومن المفارقة أنه في حين يرفض هاوزر وهندل أي تواصل مع القائمة المشتركة، فإن قانونا كهذا لا يمكن أن يسن في الكنيست إلا فقط بالتنسيق مع القائمة، ورغم أن هذا القانون لا يمكن أن يسن ويسري فوراً على شخص نتنياهو.

وحاول رئيس «تلم» يعلون التخفيف مما ينشر عن حدة موقف هذين النائبين، بقوله إن كل ما يقرر في قيادة «أزرق أبيض» سينفذ، وأبدى مساء الأحد ترجاعاً ما في موقفه، ففي حين قال يوم الخميس الماضي إنه يريد دعماً من القائمة المشتركة، من دون نواب حزب التجمع الوطني الديمقراطي، فقد قال مساء الأحد إنه لن يعترض على دعم القائمة المشتركة من دون ذكر حزب التجمع.

أما القائمة المشتركة فقد قررت كتلتها في جلستها التي عقدت يوم الأحد الأخير، أنه لن تكون

معطيات جديدة عشية يوم المرأة العالمي:

النساء في إسرائيل ما زلن بعيدات عن حصة الرجال في سوق العمل وحجم الأجور برغم تفوقهن في التحصيل العلمي!

يلد أول طفل لهن في العقد الماضي، من ٣٦٨ في العام ٢٠٠٦ إلى ٢٧٦ في العام ٢٠١٧. كان ٥٣٪ من جميع الأطفال المولودين لنساء يهوديات في العام ٢٠١٧ من النساء العازبات، أي ضعف حصتهن منذ حوالي ٢٠ عاماً. تميل النساء غير المتزوجات إلى الولادة بعد سن الثلاثين، خاصة بين سن ٣٥-٣٩. في العام ٢٠١٩، كانت حوالي ١٨٥ مليون امرأة تبلغ أعمارهن ١٥ عاماً أو أكثر أمهات أطفال حتى سن ١٧ عاماً، أي حوالي ٣٦٪ من النساء، ويعيش حوالي ٩٠٪ من هؤلاء الأمهات في علاقات زوجية، البقية، حوالي ١١٦ ألف امرأة، تعيش الأسرة كأمهات عزابات. العمر المتوقع: في العام ٢٠١٨، كان متوسط العمر المتوقع للنساء ٨٤ سنة، مقارنة بـ ٨٠ سنة للرجال. بلغت نسبة النساء اللاتي تبلغ أعمارهن ٦٥ عاماً فأكثر من إجمالي عدد النساء ١٣٪ مقارنة بنسبة ١٠٪ بين الرجال. لاحظ مكتب الإحصاء المركزي أن النسبة المئوية المرتفعة نسبياً للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٦٥ عاماً أو أكثر ترجع بشكل رئيسي إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع للنساء مقارنة بالرجال، وبالإضافة إلى ذلك، كانت

نشر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي معطيات جديدة عن وضع النساء لمناسبة يوم المرأة العالمي، الثامن من آذار، وهي معلومات يصف بعضها الوضع حتى نهاية العام ٢٠١٧، وأخرى حتى العام الماضي، إذ كانت في العام ٢٠١٧ تعيش في إسرائيل نحو ٤٣٤ مليون امرأة، ٧٢٧٪ منهن في سن ١٥ عاماً فما فوق.

وفيما يلي أبرز ما ورد في هذه المعطيات: الحالة الشخصية: بين النساء في الفئة العمرية بين ٢٥-٢٩ عاماً، كان ٥١٪ من النساء اليهوديات والأخرى متزوجات، مقارنة مع ٤٤٪ من النساء العربيات في هذه الفئة العمرية. في العام ٢٠٠٦ كانت النسبة ٥٥٪ بين اليهوديات وغيرهن و٧٩٪ بين العربيات. من بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٤٩ و٥٥ عاماً، كانت ٩٠٪ من النساء اليهوديات وغيرهن عازبات، مقارنة بـ ١١٪ من النساء العربيات في هذه الفئة العمرية. في العام ٢٠٠٦، كانت النسبة ٥٩٪ بين اليهوديات وغيرهن، و١٠٥٪ بين العربيات. عمر الولادة: ارتفع متوسط عمر النساء اللاتي

تغطية خاصة: انتخابات الكنيست ٢٠٢٠

سيناريوهات متوقعة لتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة

حتى الآن تبدو احتمالات تشكيل حكومة جديدة ضعيفة جداً ولكن المفاجأة واردة في كل واحد منها بما في ذلك انشقاقات ليست متصورة



نتنياهو، احتفال بكر.

في قضايا الفساد، وليس سياسيا، ولهذا يبدو صعبا رؤيته ينفصل عن تحالف يترأسه، كي ينضم لحكومة برئاسة نتنياهو.

أما الحزب الثالث، «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد، فهو ليس فقط يرفض فكرة الانضمام إلى حكومة برئاسة نتنياهو، وإنما أيضا شركاء نتنياهو، وكتلتا الحريديم، شاس وبالذات يهودت هتوراة الأشكنازية، ترفضان الشراكة مع يائير لبيد الذي له في الكتلة البرلمانية ١٣ إلى ١٤ نائباً. سيناريو الانشقاق الرابع، هو حالة تمرد في حزب الليكود، وهذا يحتاج إلى ١٢ عضواً على الأقل، من أصل كتلة الليكود التي تضم ٣٦ نائباً. ولا تظهر حتى الآن بوادر لانشقاق كهذا، ودلالة على تماسك الليكود ظهرت في الانتخابات لرئاسة الحزب التي جرت في منتصف كانون الأول الماضي، تهبداً للانتخابات آذار، إذ حصل نتنياهو على ٧٢٪ من أصوات الحزب، مقابل ٢٨٪ لمنافسه غدعون ساعر، الذي لم يجد سوى ثلاثة نواب من حزبه يدعمونه، مقابل ٢٧ نائباً دعموا نتنياهو.

مقابل كل هذا، فإنه لا احتمال لانتقال أي من كتلتي المتدينين المعزمتين، شاس ويهودت هتوراة، لدعم حكومة يرأسها بيني غانتس.

وفي كل ما سبق هنا كانت السياسة غائبة، وهذا ليس صدفة، فانتخابات آذار غيّبت أي جدل سياسي، وكانت المناقشة في خانة اليمين الاستيطاني، وتحالف «أرزق أبيض» أيد ودعم ما يسمى «صفقة القرن»، وأعلن عزمه على تطبيقها في حال رئاسته الحكومة بعد الانتخابات، ولذا فإن الجدل دأثر حول أهلية من يحاكم في قضايا فساد بأن يترأس الحكومة.

[ب. جراسيا]

لجنة المتابعة العليا للفلسطينيين في إسرائيل:

نتائج الانتخابات الإسرائيلية تنطوي على أخطار كبيرة ضد الجماهير العربية وما تبقى من هامش للعمل الديمقراطي

أصدرت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل بياناً هنأت فيه القائمة المشتركة وجمهور المصوتين، على الإنجاز الكبير الذي حققته القائمة، ودعت الجماهير العربية إلى رفع جاهزيتها أكثر، لمواجهة التحديات والأخطار المقبلة عليها، كجماهير عربية، وعلى شعبها الفلسطيني ككل.

وقال البيان الموقع باسم رئيس اللجنة محمد بركة، إنه مع انتهاء الانتخابات البرلمانية للكنيست وصدور النتائج النهائية وحصول القائمة المشتركة على إنجاز كبير ومبهر تقدم بالتهنئة والتقدير للنواب المنتخبين الـ ١٥ جميعاً ولأحزابهم الأربعة، التي يشكل كل منها ركبا أساسيا وهاما في لجنة المتابعة العليا. والتهنئة والاعتزاز لجمهور الناخبين الكبير الذي منح ثقته العظيمة للقائمة المشتركة، هذه الثقة التي تشكل مصدرا للاعتراز ومعبا يكبر حجم المسؤولية وتتعرض للثقة بأن نواب شعبنا سيكونون أمينين لها وعليها.

وأضاف البيان أن هذا الإنجاز البرلماني الكبير يتكامل مع الأجندة الوطنية والديمقراطية والشعبية لكون العمل البرلماني يشكل رافدا هاما من روافد العمل الوطني العام لصيانة الهوية والتمسك بالثوابت وخدمة مصالح الناس. كما أن الازدياد الملحوظ في أعداد المصوتين اليهود للقائمة المشتركة يشكل أساسا جيدا لنشاطات مشتركة من أجل حقوق شعبنا ومن أجل العدالة والديمقراطية.

وقال البيان إنه من جهة أخرى حملت النتائج العامة في طياتها أخطارا كبيرة على الجماهير العربية الفلسطينية وضد ما تبقى من هامش للعمل الديمقراطي بسبب أن حوالي ١٠٠ نائب في الكنيست من أصل ١٢٠ قد دعا بهذا المستوى أو ذلك إلى إقصاء الجماهير العربية خارج الشرعية السياسية والتمثيلية. وتصريحات نتنياهو في الأيام الأخيرة وشطبه الوقح والفاشست للتمثيل العربي، تنذر بمخاطر شديدة وتنطوي على انفلات شرس من قبل المؤسسة مباشرة أو من قطعان الفاشسية التي تنتشر كالسرطان في بلادنا ضد جماهيرنا العربية الفلسطينية أو ضد أي قرار قد لا يكون في صالح نتنياهو واليمين.

وأشار البيان إلى أن أزمة الحكم في إسرائيل قبل الانتخابات وبعددها شأنها إنتاج فاشية مغلقة تنتخب من قانون القومية ومن صفقة القرن أساسا لحراك المؤسسة الإسرائيلية مع كل ما يمكن أن يترتب على ذلك من محاولة الإجهاز على حقوق شعبنا الفلسطيني عموما وعلى جماهيرنا العربية بما في ذلك تصعيد دعوات الترانسفير وتصعيد الملاحقات السياسية القائمة أصلا وشطب ما تبقى من الهامش الديمقراطي. ونحن نندرك تماما أن العنصرية وعقلية الاقتلاع متاصلتان في الفكر الصهيوني وهي ليست خلافا في النظام إنما تقع في جوهره وعلى هذه الحقيقة أن تكون ماثلة امامنا إلى جانب السعي لتحقيق إنجازات موضوعية لجماهيرنا ضمن منظومة ثوابت حقوقنا القومية والمدنية.

وتابع البيان: لقد حقق شعبنا مآثر كفاحية مجيدة عبر مسيرة طويلة حسمت الأمر الأساس وهو بقاؤنا واندماؤنا وتطورنا في وطننا الذي لا وطن لنا سواه، كما حققنا إنجازات هائلة سياسية واجتماعية وكل ذلك بفضل صمودنا ونضالنا وبفضل تكامل دوائر عملنا التي يقع العمل الشعبي في مركزها. ولم تكن إنجازاتنا في وطننا منذ النكبة وحتى اليوم بفضل كرم المؤسسة الصهيونية. وامامنا جميعا مهمات جسيمة علينا ان نضطلع بها، من مواجهة مصادرة الأراضي وهدم البيوت وتضييق الحيز العام في قرانا ومدننا والخطر بانفجار سكاني بسبب محاصرة قرانا ومدننا حتى تكاد تكون غير قادرة على استيعاب حاجات السكن والبنى التحتية الأساسية إلى جانب نشر العنف والجريمة والسوق السوداء والتمييز الصارخ في الميزانيات وغياب مناطق صناعية ومناهج تعليم هيينة واستهداف اللغة العربية والهجوم على روايتنا لنشر العدمية والانتعادات الجوفقة وعدم استيعاب الكفاءات العربية في مجالات تأهيلهم المهني والعلمي وكل ذلك إلى جانب الاخطار التي تتهدد شعبنا الفلسطيني عموما. وكل ذلك يتطلب تضافر الكفاح الشعبي والنضال الوحدوي لكل أبناء مجتمعنا دون استثناء وهذا يتطلب تعزيز هيئتنا الوحدوية: لجنة المتابعة العليا والأحزاب السياسية واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية والقائمة المشتركة والتنظيمات الشبابية والنسائية ومنظمات المجتمع المدني، وهذا يلزمنا باستكمال عمل اللجنة الدستورية المنبثقة عن لجنة المتابعة وانهاء صياغة التعديلات على النظام الداخلي للجنة المتابعة للارتقاء بعملها إلى مرحلة أكثر تقدما بوصفها الهيئة الوحدوية لكافة مكونات شعبنا.

وأكد البيان أن أهم مقدمات العمل الوحدوي يكمن في احترام التعديلات الفكرية والسياسية والعقائدية في مجتمعنا العربي ويجب التوقف والتخلص من مظاهر الاسفاف التي ظهرت مؤخرا في بعض زوايا حياتنا فمن يشارك في الانتخابات البرلمانية من أبناء شعبنا لا يمكن أن يكون جزءا من الهيكلية الصهيونية ومن يقاطع الانتخابات من أبناء شعبنا لا يمكن أن يكون جزءا من منظومة خدمة اليمين، لذلك لا مكان للتسفيه والتخوين والقذف والتكفير وهناك متسع لإدارة نقاش حضاري يقوى المناعة المجتمعية ولا يشظيها. وختم: بعد انتهاء الانتخابات نعود إلى الميدان وإلى شعبنا لمواجهة صفقة القرن وقانون القومية والعمل على حماية القدس وثوابت حقوقنا وحقوق شعبنا. وفي نهاية الشهر الحالي تحل علينا الذكرى الـ ٤٤ ليوم الأرض المجيد الذي أشهرت فيه جماهيرنا انتماءها رغم القمع والارهاب وأعلنت اضرابا شاملا تاريخيا قوض أحلام التجديج الصهيونية. وفي يوم الأرض القادم نلتقي جميعا، شعبا موحدا ومكافحا في فعل سياسي مشترك يشمل جميع أبناء الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده لنقول بالموثب الجهوري للحالين بالترانسفير الجسدي أو السياسي نحن لا نعترف في وطننا وحسب وطننا وعيش فينا ولنؤكد ان العنصرية مهزومة حتما ونحن باقون في وطننا على العهد وأن مواجهة العنصرية أقل كلفة من الخضوع لها.

أفرزت الانتخابات الإسرائيلية الثالثة التي تجري في غضون ١١ شهرا، ذات الدوامة التي خلفتها جولتا الانتخابات السابقتان، في نيسان وأيلول ٢٠١٩، فلن يكون لأي فريق، الليكود وحلفاؤه، و«أرزق أبيض»، الأغلبية المطلقة الفورية لتشكيل الحكومة، في حين أن العبقة الأساسية هو تعاضم قوة القائمة المشتركة التي قفزت من ١٠ نواب في نيسان ٢٠١٩، إلى ١٥ نائبا في انتخابات آذار الأخيرة، إلا أنه في الوقت ذاته، فإن أفيغدور ليرمان، زعيم حزب «يسرائيل بيتينو»، يبقى هو بيضة القبان المرجحة لصالح الليكود، خاصة وأن رئيس «أرزق أبيض»، لن يحظى هذه المرة، كما يبدو، بتوصية من القائمة المشتركة، وإن حظي فإنها ستكون بشرط سياسية «صعبة» على «أرزق أبيض».

ومن المفترض أن يعلن الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين عن اسم المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة، هذا الأسبوع أو في منتصف الأسبوع المقبل، حتى ١٠ أيام من يوم انتهاء المشاورات مع الكتل البرلمانية؛ في حين هناك من يطرح فرضية أن لا يعلن ريفلين عن اسم المرشح، بل أن ينقل التكليف مباشرة إلى الكنيست، بدعى أنه لا يوجد شخص قادر على تحقيق الأغلبية المطلقة.

وحتى الآن، فإن كل واحد من الأطراف متمسك بمواقفه المعلنة طوال السنة الأخيرة، وهذه المواقف تعززت أكثر لدى معارضون رئاسة نتنياهو للحكومة، بسبب محاكمته التي ستبدأ في ١٧ الجاري، في ثلاث قضايا فساد. فمن ناحيتهم ليس من المنطق أن يتمسكوا بموقفهم بعد انتخابات أيلول، ما قاد إلى انتخابات ثالثة، وأن يتراجعا الآن عن هذا الموقف، في الوقت الذي ستبدأ محاكمة نتنياهو.

وحسب نتائج الانتخابات، فإن لنتنياهو عدد النواب الأكبر الذي يؤيد رئاسته للحكومة، ٥٨ نائبا، إلا أن الوصول إلى أغلبية الحد الأدنى، ٦١ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، ليس بهذه السهولة، ففي كل واحد من هذه السيناريوهات، هناك عقبات سياسية، وأخرى قانونية.

وتبقى العبقة الأساس أمام الليكود هي رئاسة نتنياهو وشخصيا للحزب والحكومة المقبلة. إذ سنرى في العرض التالي أنه لو أقمى نتنياهو نفسه عن منصب رئيس الحكومة، لتشكلت حكومة برئاسة الليكود، أو بتناوب مع «أرزق أبيض»، أسرع بكثير مما نتخيل، خاصة وأن الفوارق السياسية ليست جوهرية، ولا تمنع شراكة في الحكم. وفي ما يلي السيناريوهات أمام الليكود برئاسة نتنياهو:

انقلاب في موقف ليرمان

هذا سيناريو ما زال ضعيفا، ولكن لا يمكن شطبه كليا. فليبرمان خرج من هذه الانتخابات منتصرا نسبيا، إذ توقعت له استطلاعات الراي خسارة أكبر مما كانت له، فقد خسر حوالي ٤٧ صوت من قوته التي حققها في أيلول، ولكنه خسر مقعدا برلمانيا واحدا، وبقي الكتلة التي تستطيع أن تحسم لصالح الليكود.

حتى الآن، فإن ليرمان متمسك بموقفه ضد رئاسة نتنياهو للحكومة، وقال إنه ليس لديه مشكلة في الانضمام إلى حكومة برئاسة الليكود، ولكن ليس برئاسة نتنياهو، وأيضا مع شروط معينة، يطالبها ليرمان، لأنه من دون تحقيق بعضها يعتقد أنه سيرزول عن الساحة السياسية في الانتخابات التالية.

ومراجعة إلى الخلف طرحنا سيناريو تراجع ليرمان في اللحظة الأخيرة، معنا لحل الكنيست بعد انتخابات نيسان ٢٠١٩، وبعد انتخابات أيلول ٢٠١٩، إلا أن ليرمان بقي متمسكا بموقفه، وهذا، كما ذكر هنا، لأنه ينظر للمستقبل.

والسيناريوهات هي:

أن يقنع الليكود ثلاثة نواب على الأقل في حزب «يسرائيل بيتينو» الذي يترأسه ليرمان، بالانشقاق عن الكتلة، مقابل إعراعات بحقائب وزارية ومناصب برلمانية، إذ أن حالة التطابق السياسي قائمة كليا بين هذا الحزب والليكود، في حين أن كل الشخصيات التي في الكتلة هي شخصيات ظل، يحركها ويتحكم بأدائها شخص ليرمان. وهذا احتمال ممكن، ولكن لا يمكن التخمين بأي قدر.

ثانيا: انشقاق في كتلة «العمل- غيشر- ميرتس»، وهذا احتمال ضعيف، فلو صدقت استطلاعات وسائل الإعلام التي نشرت مع اغلاق الصناديق، بأن الليكود وحلفاءه سيحصلون على ٦٠ مقعدا، وكان احتمال انشقاق النائب أولري ليفي، رئيسة حزب «غيشر»، بمثابة أمر وارد. ولكن حصول الليكود وحلفائه على ٥٨ مقعدا، فإنه بحاجة إلى ثلاثة نواب على الأقل.

ثالثا: انشقاق في تحالف «أرزق أبيض» بمعنى انشقاق واحد من الأحزاب الثلاثة التي تؤلف هذا التحالف. ولكن كل واحد من احتمالات الانشقاق في هذا التحالف، يبدو صعبا للغاية، فالحزب الأقرب لليكود هو حزب يمين استيطاني، «تلم»، ويترأسه رئيس الأركان الأسبق موشيه يعلون. ولكن يعلون ذاته الذي انشق عن الليكود، غادر حكومة نتنياهو في العام ٢٠١٦، متهمًا نتنياهو بتورطه في قضية شراء الفواصات من ألمانيا، وهي القضية التي كشفت فيها قضية رشايو وفساد اداري. كما أن نوابا هذا الحزب الصغير في التحالف (٤ نواب) يعارضون رئاسة نتنياهو للحكومة بسبب قضايا الفساد.

والحزب الثاني هو «مناعة لإسرائيل»، برئاسة رئيس الأركان الأسبق بيني غانتس، الذي ركز حملته ضد نتنياهو

فدخله إلى حكومة، دون أن يحقق ولو جزءا من مطالبه على الصعيد العلماني، وفرض الخدمة العسكرية على شبان الحريديم، إلى جانب مطالبه السياسية الاستيطانية، يعني نهايته السياسية البرلمانية.

حكومة وحدة واسعة

وهذا أيضا سيناريو ضعيف في الوضع القائم، طالما أن نتنياهو يترأس حزب الليكود. فنتنياهو لن يقبل حكومة يترأسها أولا ببني غانتس، على سبيل الإفراض، وهذا ما رفضه حينما كانت كتلة الليكود ومعسكرها أقل بمقعدين من الآن، بعد انتخابات أيلول. وهو يعتبر أنه مع معسكره المباشر، حصلوا على ٥٥٪ من أصوات اليهود وحدهم، في حين يرفض تحالف «أرزق أبيض» رئاسة نتنياهو للحكومة أولا، وهذا رفضه حينما لم يصدر قرار نهائي بمحاكمة نتنياهو، فكيف سيكون الحال في ظل بدء محاكمة نتنياهو في منتصف الشهر الجاري.

ولذا فإن احتمالات حكومة موسعة، برئاسة واحد من الاثنين، نتنياهو أو غانتس، أيضا بعد هذه الانتخابات، تبقى أقرب إلى الصفر، إن لم تكن معدومة كليا.

٤ سيناريوهات لشق الكتل

أمام واقع كهذا، تبدو فيه كل الأبواب مغلقة ليلبدأ الحديث عن انتخابات رابعة، بدأ الحديث عن احتمالات الانشقاق في أربع كتل، رغم أنه لا يلوح في الأفق أي مؤشر ولو صغير لانشقاقات كهذه. وحسب القانون لا يمكن لأي مجموعة في كتلة برلمانية أن تنشق عن كتلتها، إلا إذا شكلت ثلث أعضاء الكتلة على الأقل. وعدا هذا، يجيز القانون انشقاق حزب مسجل، وشريك في قائمة تحالفية، حتى لو لم يشكل نوابه ثلث الكتلة البرلمانية.

تذكير بالسيرورة السياسية . الحزبية التي تفضي إلى تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل

هيرتسوغ، على شعوم بيريس مهمة تشكيل حكومة جديدة. لكن المفاوضات الائتلافية التي أجراها بيريس منب بالفشل وأخفق في مهمته هذه. وحيال ذلك، ألقى رئيس الدولة على شامير مهمة تشكيل الحكومة الجديدة، فألح هذا الأخير في تشكيل حكومة يمينية. وفي العام ٢٠٠٨، في أعقاب تقديم رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، استقالته إلى رئيس الدولة، شعوم بيريس، ألقى الأخير على شامير ليفيني (التي انتخبت آنذاك لخلافة أولمرت في رئاسة حزب كديما) مهمة تشكيل حكومة جديدة، غير أن المفاوضات الائتلافية التي أجرتها ليفيني لم تبلغ النتيجة المرجوة وكان إخفاؤها السبب المباشر في تبكير موعد الانتخابات للكنيست الـ ١٨.

ومع تكليف رئيس الدولة ريفلين عضو الكنيست المعني بتشكيل الحكومة الجديدة تتاح له مهلة زمنية من ٧٨ يوما لإنجاز المهمة. وإذا لم تكف المهلة الأولى، يمكنه أن يطلب من رئيس الدولة تمديدتها فيستجيب هذا للطلب وفقا للقانون، فيمده مهلة إضافية مدتها ١٤ يوما، وإذا ما انتهت المهلة الإضافية، أيضا، من غير إنجاز المهمة، يكون رئيس الدولة حرا في إلقاء المهمة على عضو آخر من أعضاء الكنيست تتاح له مهلة زمنية مدتها ٢٨ يوما فقط، غير قابلة للتמיד.

وتتراوح المدة الزمنية التي تستغرقها عملية ومساعي تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل، عادة، ما بين ٢٠ يوما في الحد الأدنى و ١٠٠ يوم في الحد الأقصى ولا تمييز إسرائيل بطول المدة الزمنية التي تستغرقها سيرورة تشكيل الحكومة بشكل خاص، وذلك قياسا بما يحدث في دول أخرى، كما في بلجيكا مثلا، التي تسجل الرقم القياسي في هذا المجال.

يشار إلى أن مهمة تشكيل الحكومات الجديدة خلال العقدتين الأولين من عمر الدولة كانت تستغرق وقتا طويلا مما تستغرقه اليوم.

حزب الليكود (٢٨ عضوا مقابل ٢٧)، واستنادا إلى ذلك، دعت رئيسة كديما آنذاك، تسيبي ليفني، رئيس الدولة في حينه، شعومون بيريس، إلى إلقاء مهمة تشكيل الحكومة الجديدة عليها هي، لكن بيريس قرر تكليف رئيس الليكود، بنيامين نتنياهو، بالمهمة، بعدما تبين له - في ختام مشاوراته مع ممثلي الكتل البرلمانية المختلفة - أن الأخير يحظى بدعم عدد أكبر من أعضاء الكنيست، ولذا فهو صاحب الحظوظ الأوفر في إنجاز المهمة.

وكما في إسرائيل، كذلك هي الحال في غالبية الدول التي تعتمد الديمقراطية البرلمانية، يتولى رئيس الدولة - وهو، في العادة هناك، رئيس أو ملك يشغل منصبا رمزيا لا تنفيذيا - صلاحية القرار بشأن هوية الشخص الذي ستناط به مهمة تشكيل حكومة جديدة. وهذا خلافا لنموذج آخر لنظام سياسي لا يتولى فيه رئيس الدولة صلاحية تعيين المكلف بتشكيل حكومة جديدة، بل يقر القانون، بصورة واضحة وصريحة، منح رئيس الحزب الأكبر (صاحب الكتلة الأكبر في البرلمان) الفرصة الأولى لتشكيل حكومة جديدة.

المفاوضات الائتلافية

القبول بالتكليف لا يشكل ضمانا لنجاح المكلف في إنجاز مهمته، وخلال المهلة الزمنية المحددة، ففور تكليفه بالمهمة رسميا، يشرع المكلف في إجراء «مفاوضات ائتلافية» مع الكتل المختلفة المرشحة للانضمام إلى الحكومة الجديدة، بغية بلورة وبناء ائتلاف حكومي يستند إلى أغلبية برلمانية من بين أعضاء الكنيست. وغالبا ما ينجح الشخص المكلف بإنجاز مهمته خلال المهلة الزمنية التي حددها له رئيس الدولة (كما يحددها القانون)، رغم وجود حالات أخرى لم تكمل مساعي المكلفين بالنجاح، كما حدث بعد انتخابات نيسان وأيلول الماضيين. كذلك في العام ١٩٩٠، وبعد سقوط حكومة إسحاق شامير في تصويت نزع ثقة عنها في الكنيست، ألقى رئيس الدولة، حاييم

مؤشرا دقيقا دائما إلى هوية رئيس الحكومة الجديد وتشكيله حكومته الجديدة. ويضع القانون الإسرائيلي بين يدي رئيس الدولة صلاحية اختيار الشخص (عضو الكنيست) وتكليفه بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة عقب الانتخابات البرلمانية، بعد أن يقدم رئيس لجنة الانتخابات المركزية إليه، رسميا، النتائج النهائية والرسمية للانتخابات. ولا يفعل رئيس الدولة هذا إلا بعد إجراء مشاورات مع جميع الكتل البرلمانية التي فازت بتمثيل في الكنيست الجديد الذي تم انتخابه. وخلال هذه المشاورات، يستكشف رئيس الدولة موقف الكتل المختلفة بخصوص المرشح الذي تراه كل منها الأنسب لتشكيل الحكومة الجديدة. وفي ختام هذه المشاورات، يكون رئيس الدولة رأيا صادد عضو الكنيست صاحب الحظوظ الأكبر في النجاح في تشكيل حكومة جديدة، وهو الذي يقوم بإلقاء المهمة عليه. ويتمتع رئيس الدولة في هذا السياق بمساحة واسعة من حرية الرأي والتقييم، إذ ينص «قانون أساس الحكومة» ببساطة ووضوح على أنه «من أجل تشكيل حكومة جديدة، يلقي رئيس الدولة، بعد المشاور مع ممثلي الكتل في الكنيست، مهمة تشكيل الحكومة على عضو في الكنيست أعلن موافقته وقبوله». وقد درجت العادة في إسرائيل على تكليف رئيس الدولة، غالبا، رئيس الكتلة الأكبر في الكنيست بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة، أي الكتلة التي حصلت على العدد الأكبر من أعضاء الكنيست في الانتخابات، وعلى الرغم من أن العادة قد درجت على ذلك، إلا أن هذا ليس إلزاميا، في أي نص قانوني. ذلك أن العبد الموجه في اعتبارات رئيس الدولة -وقراره هنا هو الجواب عن السؤال التالي: من هو عضو الكنيست صاحب الحظوظ الأكبر والأوفر في تشكيل الحكومة الجديدة؟

وفي الانتخابات للكنيست الـ ١٨، التي جرت في العام ٢٠٠٩، مثلا، فاز حزب كديما بمقعد واحد أكثر مما فاز به

تغطية خاصة: انتخابات الكنيست ٢٠٢٠

انتخابات آذار أضعفت الكتل الصغيرة، وتزايد قوة القائمة المشتركة عمق الأزمة!

القفرة التي حققها الليكود بأربعة مقاعد إضافية مصدرها الأبرز من حركة «قوة يهودية»، المتطرفة واستعادة عشرات آلاف الأصوات من ليبرمان* «أزرق أبيض» حافظ على مقاعده وزاد بعشرات آلاف الأصوات على حساب تحالف «العمل- غيشر- ميرتس» * للمرة الثانية ارتفاع نسبة تصويت العرب كان له الوزن الأكبر في استمرار أزمة الحكم وتعقيدات تشكيل الحكومة التالية

كتب برهوم جرابيسي:

جاءت نتائج انتخابات ٢ آذار الجاري البرلمانية الإسرائيلية، وهي الثالثة خلال ١١ شهرا، وفق التوقعات بأن تبقى على أزمة الحكم، وعدم حصول أي فريق على الأغلبية الحاسمة، ٦١ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا. وتدل النتائج على أن حزب الليكود من جهة، والقائمة المشتركة فقد زادت قوتها بمقعدين، وبـ ١١٠ ألف صوت جديد لها. وقد قلص العرب الفجوة في التصويت مع اليهود، إلى أدنى نسبة منذ أكثر من عقدين.

وقد غاب عن هذه الحملة الانتخابية الثالثة، التي جرت في غضون ١١ شهرا، الجدل السياسي الجوهري، وراينا أنه بالذات في الحملة الأخيرة ما كان بالإمكان تمييز تحالف «أزرق أبيض» عن الليكود واليمين الاستيطاني في الموقف من القضية الفلسطينية، بعد تبني هذا التحالف كليا لما يسمى «صفقة القرن»، التي صاغها ممثلو اليمين الاستيطاني الصهيوني في البيت الأبيض، بشراكة تامة مع بنيامين نتنياهو ومبعوثيه، وذوبان الجدل السياسي، خاصة لدى من يزعم أنه ليس في تيار اليمين الاستيطاني، أو حتى من ينسب لنفسه صفة ما يسمى «اليسارية الصهيونية»، وجه ضربة للقوة السياسية والعدد الكلي للأصوات، لتحالف «أزرق أبيض» رغم احتفاظه بعدد مقاعده البرلمانية، وتحالف «العمل- غيشر- ميرتس»، الذي خسّر ٤ مقاعد برلمانية من قوته الاجمالية في أيلول، بادعاء أن التحالفين معسكر واحد، وقد خسرا سريولا ٦٩ ألف صوت؛ وثلاث هذه الأصوات لم يكن أكثر كانت في الشارع العربي، واتجهت إلى القائمة المشتركة.

وجاءت النتائج، من باب التوثيق، بحصول الليكود على ٣٦ مقعدا، مضافا له ٤ مقاعد، مقارنة بأيلول، وزاد عدد الأصوات بقرابة ٢٣٨ ألف صوت، في حين حافظ تحالف «أزرق أبيض» على مقاعده الـ ٣٣، ولكنه حصل على قرابة ٦٠ ألف صوت إضافي. أما القائمة المشتركة فقد زادت قوتها بمقعدين وحصلت على ١٥ مقعدا، مقابل ١٣ مقعدا في أيلول، و ١٠ نواب في نيسان ٢٠١٩، للثلاثتين اللتين أعادت تشكيل «المشتركة»، قبل انتخابات أيلول. وقد أضافت المشتركة لقوتها ١١٠ ألف صوت، غالبيتها من رفع نسبة التصويت بين العرب، وهذا ما سنأتي عليه لاحقا.

كما حافظت كتلتا المتدينين المتزمتين الحريديم، شاس للشرقيين، ويهودت هتورا للأشكناز، على قوتيهما، ٩ مقاعد للأولى و٧ مقاعد للثانية. وتلقى تحالف حزبي العمل وميرتس، ومعهما

حزب «غيشر» حديث العهد، ضربة قاصمة، إذ انهار تمثيلهما المشترك من ١١ نائبا في أيلول، إلى ٧ نواب، ثلاثة لحزب العمل، مؤسس إسرائيل، ومثلها لحركة ميرتس، والمقعد السابع للنايبة أورلي ليفي- أبكيسيس. وعلى الرغم من أن حزب «يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)» بزعامة أفيغدور ليبرمان خسّر ٥٠ ألف صوت، إلا أنه لم يفقد من قوته البرلمانية سوى مقعد واحد، وبات مع ٧ مقاعد، وهو الذي يقدرته أن يحسم لصالح حكم الليكود.

وتلقى تحالف أحزاب التيار الديني الصهيوني، وبتعريف أدق تحالف أحزاب المستوطنين، والمسمى «يمينا»، ضربة أخرى، سددها له الليكود، بتراجعته بـ ٢٠ ألف صوت، وبمقعد برلماني، وبات تمثيله ٦ مقاعد بدلا من ٧ في أيلول.

مصادر ارتفاع قوة الليكود ومدلولاته

حقق حزب الليكود زيادة ٤ مقاعد، مقارنة مع انتخابات أيلول ٢٠١٩، وزيادة مقعد واحد إضافي مقارنة بانتخابات نيسان ٢٠١٩، إلا أن انتخابات نيسان لا تشكل مقياسا للقوة، لأن كل القوائم التي دخلت إلى الكنيست استفادت من ارتفاع قوتها من حرق ٩٠٪ من الأصوات، ذهبت لأحزاب لم تعبر نسبة الحسم، ٧٪ منها لليمين الاستيطاني.

وفي الأرقام، فإن الليكود زاد قوته في انتخابات آذار الأخيرة، بنحو ٢٣٨ ألف صوت، ولكن هذا لم يأت على حساب القائمة المنافسة، تحالف «أزرق أبيض»، التي زادت بحوالي ٦٠ ألف صوت، كما أن زيادة الليكود لم يكن في خلفيتها ارتفاع كبير في نسبة التصويت بين اليهود، لأنها ارتفعت بشكل طفيف، بنحو ٠.٤٪ عن انتخابات أيلول، وهذا حوالي ٢٢ ألف صوت، ومع الزيادة الطبيعية بقرابة ٥٠ ألف صوت جديد إجمالي، توزعت على مختلف الأحزاب، ولهذا فإن زيادة الليكود، جاءت بالأساس من داخل قطاعات اليمين الاستيطاني.

ومن أجل معرفة مصدر هذه الزيادة، أجرينا مقارنات مع نتائج جولتي الانتخابات الأخيرة والسابقة، ووجدنا أن الجانب الأبرز في زيادة الليكود، في تراجع قوة قائمة «عوتسما يهوديت» (قوة يهودية)، المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة قانونيا في إسرائيل ودول أخرى، بنحو ٦٤ ألف صوت، من ٨٣٦٠٩ أصوات في أيلول ٢٠١٩، إلى ١٩٣٦٣ صوتا في الانتخابات الأخيرة، وهذا انهيار يحصل في غضون أقل من ٦ أشهر، وهو ليس انهيارا طبيعيا، خاصة وأن الجمهور الذي يصوت لهذه القائمة، هو الأكثر تشددا وتطرفا في اليمين الاستيطاني، ومن صفوفه تخرج عصابات إرهابية دموية ترتكب الجرائم ضد الفلسطينيين.

وحسب التقديرات فإن القوة الحقيقية لهذه الحركة تتراوح ما بين ٧٠ ألف إلى ٨٠ ألف صوت وأكثر، وهذا ما رأيناه حينما حصلت هذه القائمة في انتخابات العام ٢٠١٣ على ما يقارب ٦٧ ألف صوت،

بينما في انتخابات ٢٠١٥، تحالفت هذه القائمة مع المنشق عن حركة شاس، الوزير الأسبق إيلي يشاي، وحصلت القائمة على أكثر بقليل من ١٢٥ ألف صوت، وأثبت التدقيق في تلك النتائج، أن مساهمة يشاي لم تتجاوز ٥٠ ألف صوت، جاءت على حساب حركة شاس، للمتدينين المتزمتين الحريديم من اليهود الشرقيين.

وفحصنا عينات لنتائج تصويت «عوتسما يهوديت» في الانتخابات الأخيرة، وقارناها بانتخابات أيلول من العام الماضي، منها مستوطنات صغيرة نسبيا، عكس نمط تصويت هذا الجمهور المتطرف، وأيضا في مدينة القدس، وكانت المعادلة واضحة، حيث تراجع هذه القائمة كان الارتفاع كبيرا لصالح الليكود.

وهذا الاستنتاج كان بارزا جدا في القدس، إذ انهارت قوة «عوتسما يهوديت»، من ٨٧٩٤ صوتا في انتخابات أيلول، إلى ١٧٨٤ صوتا في انتخابات آذار الأخيرة، وفي المقابل، ارتفعت قوة الليكود في المدينة، من ٥٩٧٩٨ صوتا في أيلول الماضي، إلى ٧٢٦٠١ صوتا.

وأمام مشهد كهذا، لا يوجد ما يبرهن حتى الآن على انهيار مفتعل لصالح الليكود، ولكن هذا الأمر مؤشرات عديدة، بمعنى أن ناشطي الحركة وجهوا جمهورهم للتصويت لصالح الليكود، وقد نعرف ثمن صفقة افتراضية كهذه لاحقا، خاصة وأنه حتى مساء اليوم الأخير قبل الانتخابات، استمرت محاولات الليكود لإبرام صفقة بينه وبين «عوتسما يهوديت»، لجعل القائمة تعلن انسحابها من الانتخابات، حتى جاء بيان رئيسها إيتمار بن غفير رافضا للانسحاب. إلا أن عدم المنطقية في هذا الانهيار، يعزز فرضية «الصفقة السرية»، ولكن هذا سيسدد ضربة قاصمة لهذه الحركة في السنوات القليلة المقبلة، لأنه بحصيلتها الأخيرة هذه لن تجد من يقبل بالتحالف معها مستقبلا، خاصة وأن تحالف «يمينا» رفض التحالف معها، على خلفية شراسة تطرف هذه الحركة، حتى تجاه جهات في التيار الديني الصهيوني.

المصدر الأخر لقوة الليكود، كان من حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيغدور ليبرمان، الذي خسّر قرابة ٤٧ ألف صوت، ولكن هذه الكمية أدت إلى فقدانه مقعدا واحدا، وهذه الأصوات صبت لصالح الليكود، من الجمهور اليميني الاستيطاني العلماني، المتشدد سياسيته، ولكن في ذات الوقت المتشدد بعلمانيته، إلا أنه في الانتخابات الأخيرة قرر حسم صوته لصالح الموقف السياسي وليس العلماني، وهذا سيناريو كان متوقعا أن يكون في يوم انتخابات أيلول، ولكنه لم يحصل، وتحقق جزئيا في هذه الانتخابات الأخيرة، ومصدر ثالث بارز لزيادة قوة الليكود، كان من تحالف «يمينا»، الذي خسّر ٢٠ ألف صوت، وإذا حسبنا الزيادة الطبيعية للتيار الديني الصهيوني، فإنه خسّر حوالي ٢٤ ألف صوت، وفقد مقعدا واحدا، وبات له ٦ مقاعد، مع فائض أصوات خدمت حليفه لليكود باستكمال مقعده الـ ٣٦، بسبب اتفاقية فائض الأصوات بينهما.

وهذه الضربة الثانية وحتى الثالثة لهذا التحالف في الجولات الانتخابية الثلاث، ستعمق الأزمة أكثر داخل التيار الديني الصهيوني، إذ أن هذا التحالف حقق في انتخابات ٢٠١٣ ذروة في تمثيله، وحصل على ١٢ مقعدا، وخسّر ٤ مقاعد منها في الانتخابات التي جرت بعد عامين في العام ٢٠١٥. ومن المفارقة أن المنافس الأساس لهذا التحالف هو حزب الليكود، على الرغم من الشراكة السياسية العميقة بينهما. وتدل النتيجة على مدى تغلغل حزب الليكود في التيار الديني الصهيوني، وبين المستوطنين، ففي قائمة الليكود الأخيرة، يوجد ٩ نواب من أصل ٣٦ نائبا من التيار الديني الصهيوني، ولكن من ناحية أخرى، فإن هذا التيار المسيطر على الأجواء السياسية المتطرفة في مستوطنات الضفة، ويتمدد أكثر من أي شريحة أخرى في مؤسسات الحكم السياسية والعسكرية، ويتولى ممثلوه مسؤوليات كبرى، يواجه في ذات الوقت صراعا داخليا، في مستويات التطرف، من ناحية، وابتعاد جمهور المحافظين غير المتدينين كليا، الذي كان يصوت لأحزاب هذا التيار، من جهة أخرى.

قوة «أزرق أبيض» والعمل وميرتس

مما لا شك فيه، أنه كانت هناك أصوات حصل عليها الليكود من تحالف «أزرق أبيض»، ولكن هذا التحالف زاد هو أيضا قوته على حساب قائمة «العمل- غيشر- ميرتس»، ففي الإحصائيات المجردة، زادت قوة تحالف «أزرق أبيض» بـ ٦٩ ألف صوت، ولكنه بقي عند قوته البرلمانية ٣٣ مقعدا، بفعل ارتفاع عدد الأصوات المطلوبة للمقعد الواحد، بنحو ١٩٥٠ صوتا، في الانتخابات الأخيرة، وحصّة جدية من هذه الزيادة تعود لارتفاع نسبة التصويت بين العرب، وحصّة مماثلة ناجمة عن تقليص عدد الأصوات «المحروقة»، التي اتجهت لقوائم لم تعبر نسبة الحسم، من ٣٦٦ ألفا في نيسان ٢٠١٩، إلى قرابة ١١٨ ألفا في أيلول ٢٠١٩، إلى ٣٧ ألفا في انتخابات آذار، ويضاف إلى هذا الزيادة الطبيعية بما يقارب ١٪ منذ انتخابات أيلول؛ ما يعني أنه على الصعيد الجماهيري، فإن تحالف «أزرق أبيض» لم تراجع، وقوته في انتخابات آذار الأخيرة، أعلى بـ ٨٠ ألف صوت من انتخابات نيسان ٢٠١٩، وهذه زيادة أعلى بما لا يقاس من نسبة التكاثر الطبيعي لقوته في نيسان، علما أن نسبة التصويت بين اليهود حافظت على نفسها تقريبا في جولات الانتخابات الثلاث الأخيرة، بينما العرب كانوا في ارتفاع مستمر.

الضربة القاصمة لثقتها القائمة التحالفية لأحزاب «العمل- غيشر- ميرتس»، بخسارتها ما يقارب ١٣٨ ألف صوت، وفقدان ٤ مقاعد من قوتها الإجمالية في انتخابات أيلول ٢٠١٩، قبل التحالف الأخير. من بين هذه الخسارة ١٤ ألف صوت، على الأقل، كانت في الشارع العربي، ولكن هذا يحتاج لفحص أدق، ستعلن نتائجه لاحقا. وبالإمكان التقدير أن الكم الأكبر من هذه الأصوات

التي خسرتها القائمة اتجه إلى «أزرق أبيض»، الذي عوض نفسه منها، بأصوات قد تكون انتقلت منه إلى حزب الليكود. كما أن القائمة المشتركة كان لها بضعة آلاف من الأصوات في الشارع اليهودي، قد تكون صوتت لحزب ميرتس في الانتخابات السابقة، ورفضت الآن التحالف مع حزب العمل. وجاءت هذه الأصوات زيادة على ما حققته القائمة المشتركة في انتخابات أيلول، إذ أن كل المؤشرات تدل على أن القائمة المشتركة ضاعفت قوتها في الشارع اليهودي، والحديث يجري عن قوة إجمالية تتراوح بما بين ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف صوت، ولكن هذه أيضا تبقى تقديرات أقرب إلى الواقع، وبحاجة لفحص أدق لاحقا. وفي كل الأحوال، في ظروف الشارع الإسرائيلي، تبقى هذه قوة جدية، لمستها وسائل الإعلام الإسرائيلية، وبرزتها في تقاريرها.

القائمة المشتركة وأصوات العرب

للانتخابات الثانية على التوالي، سجلت نسبة التصويت بين العرب قفزة كبيرة جدا، من ٥٠٪ في نيسان ٢٠١٩، إلى ٦٠٪ في أيلول ٢٠١٩، إلى ٦٦٪، في آذار ٢٠٢٠، بعد آخر فحص أجريناه عقب إعلان النتائج النهائية، بعد ٤ أيام من الانتخابات، وهناك احتمال لزيادة طفيفة أخرى في نسبة تصويت العرب، بعد فحص آخر سنععمل عليه، في إثر صدور كافة المستندات النهائية للتصويت في التجمعات السكانية كلها.

وهذا يعني أن العرب قلصوا الفجوة في نسبة التصويت، من ٢٢٪ في نيسان ٢٠١٩، إلى ١١٪ في أيلول ٢٠١٩، إلى حوالي ٦٪ في آذار ٢٠٢٠، إذ أن نسبة تصويت اليهود تراوحت في جولات الانتخابات الثلاث من ٧٢٪ إلى ٧٢٫٥٪، وكما يبدو هذا سقف التصويت في السنوات الأخيرة، وهذه الفجوة الأخيرة ٦٪ لصالح اليهود، تعيد حجم فجوة المشاركة في التصويت، إلى ما كانت عليه حتى العام ١٩٩٩.

والارتفاع الحاد بما يقارب ١٧٪ في نسبة التصويت، في غضون ١١ شهرا، انعكس على قوة المشتركة، من ١٠ مقاعد في نيسان ٢٠١٩ للثلاثتين اللتين أعادت بناء المشتركة في أيلول ٢٠١٩ وحصلت القائمة على ١٣ مقعدا، ثم ١٥ مقعدا في آذار ٢٠٢٠، ومع فائض أصوات يوازي ثلث مقعد.

وعدا ارتفاع نسبة التصويت بين العرب، فقد تمت محاصرة الأحزاب الصهيونية أكثر في الشارع العربي، ففي حين حصلت تلك الأحزاب على أكثر من ١٣٥ ألف صوت في نيسان ٢٠١٩، وتراجعت إلى أكثر من ١١٠ ألف في أيلول ٢٠١٩، فإن التقدير الأولي أنها حصلت على قرابة ٩٠ ألف صوت في انتخابات آذار.

وقد ساعدت الأجواء الإيجابية التي سادت الشارع العربي، وبغيا قائمة أخرى تمثل قوى وطنية بين العرب، على تحقيق هذه الزيادة الكبيرة، فقفزت قوة القائمة المشتركة من ٣٣٧ ألف صوت للثلاثتين في نيسان ٢٠١٩، إلى ٤٧٠ ألف صوت في أيلول ٢٠١٩، وإلى ٥٨٠ ألف صوت في آذار ٢٠٢٠.

ليبرمان يوسع الشرخ مع نتنياهو!



ليبرمان، الرقم الصعب، جدا.

يوم الغفران». وأضاف أن «على الليكود أن يتوقف عن إرسال مبعوثيه إلى ليبرمان كي يجلس معه لمفاوضات لتشكيل الحكومة، فهذا يبيى وهما ولا احتمال له».

تلك الشكاوى الخمس هو نتنياهو وصديقه المحامي عميت حداد، من خلال المحقق الخاص رافي فايتسمان. وقال أحد المقربين من ليبرمان: «إن هذا من ناحية ليبرمان بمثابة خطيئة لا تغتفر، ولا حتى في

والنيابة العامة ولسلطات الضرائب، وأشاروا إلى أن اثنتين من هذه الشكاوى قدمها ضده الصحافي يوفأ إسحق، فيما الشكاوى الأخرى كان مقدمها شخص سري، وحسب ليبرمان، فإن من يقف من خلف

شتاينيتس وحاييم كاتس، كذلك تبين أن ليبرمان لن يدعم استمرار رئيس الكنيست يولي إدلشتاين في منصبه، وكما يبدو سيدعم مرشحا من تحالف «أزرق أبيض»، ولكن هذا ليس مؤكدا إلى الآن، إلا أن أي مرشح من خارج الليكود والكتل الحليفة المباشرة له، سيخطف بدعم ٦٢ نائبا، في ما لو ثبت ليبرمان على موقفه.

وعرض ليبرمان في اليومين الماضيين شروطه للانضمام إلى أي حكومة، وهي تتلخص أساسا في الجانب العلماني، وفي قضية تجنيد شبان المتدينين المتزمتين، الحريديم، ومن مطالبه أيضا نقل الصلاحيات في قضايا المواصلات العامة وتشغيل المصالح التجارية في يوم السبت والأعياد إلى السلطات المحلية، وسن قانون يجيز الزواج المدني، والسماح للاحاضي المدن بإجراء عمليات تهويد. كذلك طالب ليبرمان برفع مخصصات الشيوخة، لمن ليس لديهم رواتب تقاعدية، وبحسب ليبرمان، فإن المستفيدين من هذا القانون هم المهاجرون إلى إسرائيل في العقود الثلاثة الأخيرة من دول الاتحاد السوفيتي السابق.

وأعلن رئيس تحالف «أزرق أبيض» غانتس موافقته على شروط ليبرمان، لفسح المجال لنيل توصية حزب ليبرمان على تكليف غانتس أمام الرئيس الإسرائيلي، إلا أن شروطا كهذه لن تجيز لغانتس في حال تكليفه جذب على الأقل واحدة من كتلتي الحريديم، خاصة كتلة شاس، التي يترأسها الوزير آرييه درعي.

وفي سياق متصل، فإن إصرار ليبرمان على معارضته لتولي نتنياهو رئاسة الحكومة المقبلة تحول إلى أشبه بلغز في الحلبة الإسرائيلية، ومعها وسائل الإعلام، حتى كشف ليبرمان من خلال «مقربين» بعضا مما يقف في خلفية هذا الموقف، إذ قالت مصادر مقربة منه لوسائل إعلام إسرائيلية إن ليبرمان يتهم نتنياهو بملاحقته قضائيا.

وقال «المقربون» إنه في العام الماضي، ٢٠١٩، تم تقديم ٧ شكاوى ضد ليبرمان وأبناء عائلته للشرطة

بعد ظهور النتائج النهائية للانتخابات الإسرائيلية العامة، أبدى رئيس حزب «يسرائيل بيتينو إسرائيل بيتنا» عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان، ابتعادا أشد عن حزب الليكود، طالما أن الحزب برئاسة بنيامين نتنياهو، وأعلن عن دعمه وشراكته لمبادرة بدأت من تحالف «أزرق أبيض»، وترمي إلى سن مشروع قانون يعمل الكنيست لإقراره على عجل يمنع نائبا من تشكيل حكومة، طالما أنه وجهت له لوائح اتهام في قضايا فساد.

إلا أن مشروع قانون كهذا لم يجمع عليه كل الكتل المعارضة لليكود، لا يمكن أن يسري بأثر رجاعي، وعلى حالة قائمة، وإنما كل قانون من هذا النوع يسري على ما سيأتي بعده، وحتى لو وجد الكنيست آلية لإقرار القانون بسرعة، لا يوجد متسع من الوقت لتطبيقه حاليا، فعلى الرئيس الإسرائيلي أن يعلن عن المكلف بتشكيل الحكومة، بعد ١٠ أيام كحد أقصى من إنهاء مشاوراته مع الكتل البرلمانية.

وقد هاجم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو فكرة القانون، وقال إنه يهدف إلى «تقويض أساس الديمقراطية وإرادة الناخب». وأضاف: «كتلة اليسار فيها ٤٧ مقعدا» وأكد أن «العرب ليسوا جزءا في هذه المعادلة، وهذه هي إرادة الشعب». وقد اتهم نتنياهو تلميحا رئيس «أزرق أبيض» بني غانتس بمحاولة سن القانون، وقال إن غانتس يحاول سرقة الانتخابات.

ومن المفارقات، أن نتنياهو ذاته كان قد أيد في عام ٢٠٠٨ قانون عزل رئيس الحكومة الذي تقدم ضده لوائح اتهام، وحتى أن نتنياهو صوت دعما لهذا القانون لدى عرضه على الهيئة العامة للكنيست بالقرءاء التمهيدية، إلا أن القانون لم يتقدم في مسار التشريع، على ضوء حل الكنيست لاحقا. وكان القانون الذي شارك يستهدف رئيس الحكومة في حينه إيهود أولمرت، كذلك أيد ذلك في الجولتين نواب من الليكود، باتوا في الصف الأول في الحزب، ومن بينهم وزراء حايلون، مثل غدعون ساعر ويوفال

إعداد: برهوم جريسي

«المشهد» الاقتصادي

تحقيق: مدخولات الغاز الضخمة التي وعد بها نتنياهو تبيّن أنها هامشية!

نتنياهو هو كان يتحدث عن ٤٥٠ مليار شيكل في غضون ١٧ عاماً والآن تراجع إلى الثلث، بينما الحقيقة هي أقل من هذا بكثير



حقل ليفيathan.

نتنياهو، وكان إيرادات الغاز ستأتي بالرفاهية للمواطنين. وكان تحقيق نشر في الشهر الماضي أكد أنه على الرغم من أن شركة الكهرباء الحكومية بدأت في السنوات الأخيرة تعتمد أساساً على الغاز من الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل، إلا أن أسعار الكهرباء المستهلك لم تتراجع وتبقيت على حالها الذي كانت عليه في العام ٢٠١٦. إذ أنه تم فرض سعر على شركة الكهرباء، أعلى من الأسعار في الأسواق العالمية.

ويختم رولنيك «اليوم، لدى المواطنين الإسرائيلييين ٦ دولارات لكل وحدة حرارة، أي ثلاثة أضعاف أسعار الغاز الحالية في العالم، والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن المواطنين الإسرائيلييين في الوقت الحالي لديهم رئيس وزراء ووزير للطاقة، هما في كل الأمور المتعلقة باكتشافات الغاز مشغولان في أفضل الأحوال، وكذابان في أسوأها».

وحجم الناتج العام السنوي - ١ تريليون شيكل، أي ما يزيد عن ٤١٠ مليارات دولار، ويقول رولنيك «هذا يعني أن الإيرادات الضريبية السنوية لشيشنسكي من المتوقع أن تصل إلى حوالي ٠.٣٪ من إيرادات الدولة وحوالي ٠.٧٪ من إجمالي النشاط الاقتصادي في الاقتصاد».

وحسب رولنيك، فإن صادرات الغاز من الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل، قد لا تبقى على حالها في المستقبل المنظور، خاصة على ضوء اكتشاف حقل غاز قبالة الشواطئ المصرية، يعادل أكثر مما في جميع الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل، وهناك ستبدأ منافسة شديدة على أسعار التصدير.

وتابع رولنيك أنه إذا ما تشكلت حكومة بعد الانتخابات، فمن المتوقع أن تقف أمام «خيبة الأمل المائلة»، وعليها أن لا تتوقع سد العجز الحاصل في الموازنة العامة، من إيرادات الغاز، بعد أن اتضح أنها شحيحة، وليست بالمستوى الذي يتحدث عنه

احتساب الضريبة عليه، ومن هناك جاءت الأرقام التي تبين أن لا أساس لها. ويقول رولنيك إنه بعد الفحص، تبين أن إجمالي الضريبة التي ستكون من «صندوق الثروة»، في كل السنوات الـ ١٧ لا يتجاوز ١٠ مليارات شيكل، ما يعني أن الضريبة الزائدة السنوية تتراوح ما بين ٧٠٠ مليون إلى ٨٠٠ مليون شيكل، وفي أحسن الأحوال مليار شيكل، في حين أن الضريبة الأساسية الـ ١٢.٥٪ قد لا تتجاوز قيمتها السنوية مليار شيكل.

ويستند رولنيك في تحقيقه إلى تقديرات حكومية لم يتم الإفصاح عنها، وهي أن إجمالي الأموال التي من المتوقع أن تتراكم في «صندوق الثروة» بحلول عام ٢٠٤٠، أي بعد مرور ٣٠ عاماً على أول اكتشاف للغاز في مياه البحر المتوسط، سيكون ٣٥ مليار شيكل. وهذه أرقام تبقى هامشية جداً، مقارنة بحجم الموازنة العامة التي تتجاوز سنوياً ٤٢٠ مليار شيكل، ومدخيل الضرائب السنوية، التي تتجاوز ٣٦٠ مليار شيكل.

أكد الخبير والمحلل الاقتصادي البارز غاي رولنيك، في تحقيق له نشره في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، أن «المدخولات المالية الضخمة»، التي وعد بها بنيامين نتنياهو الخزينة العامة، كإيرادات من حقول الغاز، تبين أنها هامشية، مقارنة بحجم موازنة إسرائيل، ومدخيل الضرائب السنوية.

فنتنياهو هو الذي كان يتحدث عن ٤٥٠ مليار شيكل (١٣٠ مليار دولار) في غضون ١٧ عاماً، تراجع مؤخرًا إلى ثلث هذا المبلغ، ولكن الحقيقة تنكشف أكثر فأكثر، وهي أنه حتى هذا الثلث بعيد عن الحقيقة، في حين أن المدخيل الحقيقية ستبقى في جيوب كبار المحتركين لحقول الغاز، التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط.

ومنذ اكتشاف حجم حقول الغاز في البحر الأبيض، وسيطرة إسرائيل عليها، من خلال شركات احتكارية إسرائيلية وأميركية، انشغل الرأي العام في الشارع الإسرائيلي بمسألة حجم المدخيل للخزينة العامة، وتبين أنه عند إبرام اتفاقيات التنقيب عن الغاز، تم فرض ضرائب وحصص حكومية شحيحة، ما اضطر حكومات نتينياهو إلى تشكيل لجنة مرتين، لوضع مقترحات لتعديل الاتفاقيات، على ضوء كميات الغاز الكبيرة جداً، التي تم العثور عليها في قاع البحر.

واللجنة كانت برئاسة الخبير إيتان شيشنسكي، الذي وضع المقترح الأول، ثم المقترح الثاني الذي أقرته الحكومة في العام ٢٠١٥، وهو قائم على ضريبة تدريجية، ولكن لا تغير واقع الحال كثيراً. وحسب الخبراء، وبضمنهم الخبير الاقتصادي رولنيك، فإنه في الجوهر تبقى الأرباح الأساسية في جيوب كبار المحتركين.

وحسب ما ورد في تحقيق رولنيك، فإنه في البداية جرى الحديث عن مداخيل لخزينة الدولة بنحو ٤٥٠ مليار شيكل (١٣٠ مليار دولار) في غضون ١٧ عاماً، وكانت تقديرات بنك إسرائيل تتحدث عن ٢٠٠ مليار إلى ٤٥٠ مليار شيكل. ولكن بنيامين نتينياهو في خطابه الانتخابية الأخيرة، تحدث عن ثلث هذه القيمة، ١٥٠ مليار شيكل، من دون أن يفسر هذا التراجع الحاد في تقديراته.

ولكن واقع الحال ليس كذلك، إذ أن مخطط شيشنسكي يقضي باستمرار في فرض ضريبة على الأرباح الصافية إلى سقف ما، بنسبة ١٢.٥٪، وفي حال تم تجاوز هذا السقف، ترتفع الضريبة مباشرة إلى ٦٠٪. ولكن هذا السقف يتم احتسابه بعد أن تسترجع شركات التنقيب التي سيطرت أيضاً على الحقول، ١٥٠٪ من حجم استثماراتها لدى عملية التنقيب، وإقامة الحقول للبح.

ويقضي مخطط شيشنسكي بأن يتم وضع الأرباح الفائضة في حساب خاص، يطلق عليه اسم «صندوق الثروة»، ليتم

«قضية الحلال» تتصاعد وتدخل مسار التصادم القضائي!

الحاخامية العليا تلقت الضوء الأخضر لرفع دعاوى جنائية بخصوص «الحلال»، بدلاً من النيابة العامة «مواطنون» يرفعون دعوى ضد «خارقي شروط الحلال»

مطالبين بدفع غرامة ٤ ملايين شيكل* الحاخامية تواصل وضع عراقيل وصعوبات أمام استيراد الأغذية ما يجعل المنافسة التجارية أصعب*

في إسرائيل، بما بين ٤ إلى ٤.٦ مليار شيكل، لكل ١٠٠ غرام؛ بينما الجينة الصفراء ذاتها تباع في شبكات تسويق إسرائيلية كبرى بأقل من ٤ شواكل. وفي المقابل، فإن الجينة الصفراء الأكثر انتشاراً التي تنتجها وتبيعها شركة «نتوفا» الإسرائيلية، والتي باتت بملكية صينية، تباع بين ٦ إلى ٨ شواكل، لكل ١٠٠ غرام، بمعنى ما يقارب ضعف سعر جينة «علما»، وهذا بسبب كلفة مراقبة الحلال، والأنظمة المفروضة على الإنتاج في الخارج.

وكما ذكر، تُقدر كلفة الموظف المؤقت في الخارج بـ ١ شيكل (٢٩٠ دولار تقريباً)، وهذا يشمل كلفة السفر والإقامة في الفنادق والغذاء ونفقات مختلفة. ويوزر مراقبو الحلال المصنع أربع مرات في السنة لمدة أسبوع واحد في كل زيارة، وفي مجموعات لا تقل عن ستة مراقبين. وتبلغ التكلفة حوالي ٢٠٠ ألف شيكل سنوياً (٥٨ ألف دولار)، وهذا يعادل ما بين ٢٪ إلى ٥٪ من قيمة مبيعات الجينة المستوردة، بينما تتجاوز الكلفة في اللحوم المستوردة، نسبة ١٠٪ من قيمة المبيعات وحتى أكثر.

وليس من قبيل الصدفة أن وزارة المالية في العام ٢٠١٦ وجدت أن متطلبات التدريب الحاخامية لصناعة المواد الغذائية تتجاوز ٤ مليارات شيكل في السنة (حوالي ٥٪ من قيمة مبيعات الأغذية).

ولكن ليس هذا وحده، ففي كثير من الأحيان، تم الكشف عن قضايا فساد ورشاوى في جهاز مراقبة الحلال، وواحدة من هذه القضايا الكبيرة، تكشفت القبض على عشرة مستوردين آخرين للاشتباه بدفع الرشوة واللوائح التي يتم استخدامها بطريقة مشوهة وتعتسفية، لغرض التضييق على إمكانيات المنافسة من جهات تجارية أخرى.

وحسب ما ورد، فإن رفض تعديل قانون إجراءات الحلال، بقصد كسر احتكار إصدار شهادات الحلال، وخاصة في الظروف الاقتصادية القائمة، هو لغرض ضمان استمرار الاحتكارية، وبالتالي تحقيق الأرباح. وهذا الرفض مدعوم من الحكومة، التي تعارض أيضاً كسر احتكارات إدارية في العديد من القطاعات، مثل الحكم المحلي، والشركات الحكومية، وغيرها، وهذا كله يدفع ثمنه المستهلك والمواطن العادي، الذي سيستمر في المعاناة من ارتفاع كلفة المعيشة.

إلى إنفاق مالي كبير، من شأنه أن يرفع سعر المنتج أكثر. ووفقاً للمستوردين، في حديثهم لصحيفة «يديعوت أخرونوت»، فقد بدأت مؤخرًا الحاخامية في تشديد مطالبها، مما أدى إلى تأخير في استيراد المنتجات الغذائية.

كما أن هذه التشديدات شملت بضائع باتت على رفوف المتاجر، ما اضطر أصحاب الشبكات لسحبها، وبضمن هذه البضائع أغذية وشوكولاته، وخضروات معلبة، ومنتجات تحتوي على الفراولة والبيستو وبضائع أخرى. وهذا يتسبب في نقص المخزون ورفع الأسعار، ويخشى بعض المستوردين من أن يكون في خلفية هذا تنسيق بين الحاخامية ومستوردين كبار، لغرض المنافسة لصالحهم، وقالت غرفة التجارة الإسرائيلية إنه تم بالفعل تعليق أكثر من ألف طلب استيراد، وفي إجراء نادر، قرر صاحب شبكة التسوق رامي ليفي، المنتشر بشكل خاص في المستوطنات، ومناطق أخرى داخل إسرائيل، وقف التعامل مع معوثي الحاخامية العليا، للإشراف على الحلال في متاجره، وبشكل خاص في متاجر الأحياء الصغرى، وردت الحاخامية بفرض غرامات عليه، والتلويح بتقديمه للمحاكمة.

كلفة مراقب الحلال ٢٩٠ دولار يومياً

الصحافي آفي بار إيلي من صحيفة «ذي ماركر» الاقتصاديةية طرح في تقرير له مشهداً لعمل مراقبي الحلال في الخارج، الذين رافقهم مؤخرًا، لأحد مصانع الأحيان الصفراء في بولندا، التي تصدر إلى إسرائيل، ويصف طريقة عملهم، التي تقتصر على بضع ساعات أسبوعياً، رغم أن المصنع يياه يعمل ٢٤ ساعة يومياً، وطيلة أيام الأسبوع في حين أن الأحيان التي تستحصل على شهادة حلال يهودي، لا يتم صناعتها في ساعات السبت اليهودي، من مغيب شمس يوم الجمعة، وحتى بعد ساعة من مغيب شمس يوم السبت. ويقول بار إيلي إنه من أجل تصدير ٨٠ طناً من هذه الأحيان، تم إرسال ٨ مراقبين من الحاخامية العليا، وعليهم مراقبة حظائر البقر، وأن تكون الأبقار نظيفة، وكذا عملية الحلب، حتى وصول الحليب إلى المصنع، ومراقبة دقيقة للإنتاج حتى التغليف، ويشرح كيفية عمل المراقبين، التي يتضح أنها جزئية وانتقائية، مقابل كلفة عالية للمراقب الواحد في اليوم الواحد، وتصل إلى ألف شيكل، ما يقارب ٢٩٠ دولار، مهما عمل من ساعات قليلة في اليوم.

وجاء في التقرير أن الجينة الصفراء من صنف «علما» التي تستوردها شركة «نيطو»، الإسرائيلية، من المصنع الذي تم اختياره في بولندا، تباع للمستهلك

المكملات الغذائية، تنص على أن المنتج «مسموح باستخدامه وفقاً لقواعد الحلال». هذا في حين لم يتم إعطاء المكملات الغذائية شهادة حلال من قبل الحاخامية العليا، وتشكل الدعوى الجماعية محاولة أولى لتطبيق قانون حظر الاحتيال في الشريعة اليهودية. ويمتد هذا القانون الحاخامية العليا احتكاراً لكلمة «حلال»، ويحظر على هيئات دينية خاصة أخرى استخدامها، أو إصدار شهادات بشأنها.

وقضية الحلال، واحتكار الحاخامية العليا، كانت أحد الملفات الساخنة في حكومات بنيامين نتينياهو الأخيرة، ولكن كل المحاولات لكسر هذا الاحتكار، في إطار السعي لكسر كلفة المعيشة، باءت بالفشل، لأن كتلتني الحريديم شكلتنا الركيزة الأقوى للحكومة، ولتحالف نتينياهو المباشر. كذلك لم توقع الحكومة كل مساعي الحاخامية العليا للحفاظ على احتكارها، مثل أنها عرقلت على مدى السنوات القليلة الأخيرة، استيراد العديد من البضائع، التي كان من المفترض أن تنافس بضائع قائمة في السوق، ومن شأن الاستيراد أن يخفض أسعار بعض اصناف البضائع. وتندرع الحاخامية تارة بنقص الوظائف الكافية لاستصدار شهادات الحلال للبضائع المستوردة، وتارة أخرى بضرورة أن تجري فحوصات أدق على هذه البضائع. إلا أنه في التقارير الواردة هناك لتلميحات إلى أن الحاخامية تلعب دوراً لصالح بعض الاحتكارات، فيما طالب محللون بوضع حد لمسألة الحلال، وتأثيره على الأسعار العالية. كما منعت الحاخامية تعديلات على قانون الاستيراد القائم، التي بادرت لها الحكومة في الولاية البرلمانية الـ ٢٠، بزعم أن التعديلات، تشكل عبئاً إضافياً على الحاخامية، وأن الحكومة التي زادت عدد الملاكات في وزارة الصحة، لتكون قادرة على استيعاب اتساع الاستيراد الغذائي، لم تمنح في ذات الوقت الحاخامية ملاكات إضافية، وحسب الحاخامية، فإنها بحاجة أيضاً إلى فحص مدى صحة شهادة الحلال الممنوحة لشركات الكحول، وأنه حالياً ليس لديها القدرة لتحديد هذا.

قيود على الإنتاج والاستيراد من الخارج

ولا تتوقف قيود الحاخامية عند السوق الإسرائيلية، بل أيضاً تشمل الشركات في الخارج التي تنتج وتصدر لإسرائيل. ففي الأيام الأخيرة، أوقمت الحاخامية شهادة الحلال عن مصنع الأحيان «غابوده» في بولندا، الذي يملكه إسرائيليان، أحدهما رامي ليفي، صاحب واحدة من أكبر شبكات تسويق الأغذية في البلاد، وتطالب الحاخامية بإجراءات أكثر تشدداً لضمان مواصفات الحلال التي تريدها، وهي مواصفات تحتاج

صعدت الحاخامية اليهودية الإسرائيلية العليا في الأونة الأخيرة إجراءاتها في كل قضايا الحلال اليهودي، فمن ناحية بدأت ترفع دعاوى قضائية ضد متاجر ومطاعم وشركات إنتاج، بعد أن تلقت ضرواً أخضر من المستشار القانوني للحكومة. ومن ناحية أخرى، صعدت إجراءاتها ضد المستوردين، وحتى شركات إنتاج الأغذية في الخارج.

ففي الأيام الأخيرة، تلقت الحاخامية العليا ضوءاً أخضر من المستشار القانوني للحكومة، بأن تقدم لوائح اتهام ضد من تعتبرهم خارقي أنظمة الحلال اليهودي التي تفرضها، وبضمنهم من يهلطون عن أن مطاعمهم تقدم طعاماً بموجب الحلال، بحسب أشرافهم الشخصي، وليس من خلال شهادات الحاخامية العليا، المكلفة. وهذا يعني الحفاظ على احتكارية الحاخامية العليا لإصدار شهادات الحلال.

وحتى صدور قرار المستشار للحاخامية العليا، كانت صلاحية توجيه لوائح اتهام في ما يتعلق بخرق أنظمة الحلال، هي للنيابة وحدها، وغالباً ما تكون هذه لوائح اتهام أمام محاكم إدارية تنتهي بدفع غرامات بهذا المستوى أو ذلك، وفي السنوات الست الأخيرة، بلغ عدد لوائح الاتهام من النيابة ١٨٩ لائحة.

وتؤدي أنظمة الحلال والقيود الشديدة عليها، واحتكار إصدارها من الحاخامية العليا، عدا تلك التي تصدرها مؤسسات الحريديم، إلى رفع أسعار الأغذية بشكل حاد. وبحسب كل الأبحاث والتقارير، منها الرسمية أو الخاصة، فإن أسعار المواد الغذائية في إسرائيل أعلى بنسبة ٢٥٪ من أسعارها في العالم، مقارنة مع مستويات الدخل، ومستوى المعيشة، والارتفاع الأعلى نجده في أسعار اللحوم، التي هي أعلى بنسبة ٧٠٪ مقارنة بأسعارها في العالم.

وفي الفترة الأخيرة، بدأت الحاخامية في رفع دعاوى بتهم جنائية ضد المطاعم التي يزعم أنها انتهكتت قانون حظر الاحتيال في مسألة الحلال. ولكن على الرغم من أن خرق الحلال يعد «جرماً جنائياً»، إلا أن الأحكام فيها تتلخص فقط بالغرامات المالية، وحسب ما نشر، فإن أولى التهم التي تم توجيهها كانت لمطعمين في القدس وحيفا، يرفضان دفع الغرامات المفروضة عليهما من قبل الحاخامية، بتهمته الاحتيال على أنظمة الحلال.

ولكن ليس الحاخامية وحدها، ففي الأيام الأخيرة قدم عدد من الإسرائيلييين دعوى قضائية جماعية، ضد شركات المكملات الغذائية، مطالبين بتعويضات مالية، تعادل ٤ ملايين دولار، بزعم أن شركات الإنتاج والتسويق انتهكتت قانون حظر الاحتيال على أنظمة الحلال. وزعم أن المصنعات على ظهر غلب وأغلفة

الليكود و«أرزق أبيض» يضلان وجاء يوم الحساب

بقلم: ميراف أولوزوروف (*)

من المعروف أن السياسيين يقدمون وعوداً عسبية الانتخابات لمجرد نسيانها في اليوم التالي. لقد حان هذا اليوم، وزعم أنه من غير المعروف حتى الآن ما إذا كان بنيامين نتينياهو سينجح في تشكيل حكومة يمينية ضيقة، أو أننا نتجه نحو حكومة وحدة أو انتخابات رابعة، فمن الواضح أن تصريحات كل من الكتلتين بشأن الاقتصادي ليست جادة فيما يخص وعودهما بعدم رفع الضرائب.

قبل أيام، نشر كبير الاقتصاديين في وزارة المالية تصريحات بشأن تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الإسرائيلي، ويفترض السيناريو الأكثر تفاؤلاً، تلاشي وباء كورونا مثل الإنفلونزا بحلول الصيف، وأن الأضرار التي ستلحق بالاقتصاد المحلي ستبلغ من مليارين إلى ٣ مليارات شيكل، أي ٠.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في السيناريو المرهق، سيواصل كورونا مرافقتنا، مما يؤثر على الاقتصاد العالمي لمدة عام وأكثر. ولكن دون انتشار كبير في إسرائيل، وستكون النتيجة ضراً يلحق بالتجارة العالمية، وتراجع أسواق رأس المال، وانخفاض الاستثمارات وتباطؤ الهايك، في هذه الحالة، وفقاً لتوقعات وزارة المالية، سيصل الضرر بالفعل إلى ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يقارب ١٥ مليار شيكل (٣٦.٤ مليار دولار).

إن حالة عدم اليقين بشأن انتشار كورونا والأضرار الاقتصادية التي سيحدثها الفيروس هائلة. لكن ما هو مؤكد هو أن إسرائيل معرضة بشكل خاص للفيروس الجديد، ولسنا مستعدين للتعامل معه مالياً، ولأجل التعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية، تحتاج إسرائيل إلى موارد في الميزانية، تهدرها حكومة نتينياهو المؤقتة على الاقتصاد الانتخابي، القائم هنا منذ عام ٢٠١٥، والنتيجة هي وجود عجز كبير في الميزانية لا يسمح لإسرائيل بامتصاص الصدمات. وكان العجز في عام ٢٠١٩ نحو ٣.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ووفقاً للتوقعات قبل هستيريا الكورونا، سيكون العجز في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٣.٨٪، وبحلول عام ٢٠٢١ سيرتفع عجز الميزانية إلى ٤.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

لتقييم مدى خطورة هذا العجز نحن إلى الأزمة العالمية الأخيرة، فقد دخلت إسرائيل أزمة العام ٢٠٠٨ بعجز صفر، وفي غضون عام فقط العجز الحكومي إلى ٤.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بعبارة أخرى، أدى التألق مع أزمة العام ٢٠٠٨ إلى زيادة العجز في إسرائيل بنسبة ٥٪. وهو الوقت الذي تم فيه انتخاب حكومة قوية (حكومة نتينياهو الثانية). وفقاً للمسايرة ذاتها، إذا وقع الاقتصاد العالمي الآن في أزمة طفولة عميقة، وهو ما قد يحدث، فمن المتوقع أن يرتفع العجز إلى حوالي ٩٪ أو أكثر. إنه عجز في بلد يسير نحو الموت، وعلى الرغم من تباهي النائب نير بركات، المرشح لمنصب وزير المالية، بأن «وضعنا الاقتصادي ممتاز، فإن مثل هذا السيناريو سيغلب إسرائيل إلى حافة الانهيار».

إن عدم المسؤولية المالية لحكومة نتينياهو المنتهية ولايتها، يمكن أن يفرض علينا ثمناً باهظاً. إلا أن الليكود ينكر وجود المشكلة، وأيضاً تحالف «أرزق الأبيض» ينضم لليكود في ذر الرمال في العيون.

كلا الطرفين على خطأ وتضليل، مع وعود غامضة لتجنب رفع الضرائب. لكن إسرائيل تسيير بالفعل على طريق عجز بنسبة ٤٪، وذلك قبل فيروس كورونا، كيف سيدبرون بالضبط ميزانية الدولة هنا من دون رفع الضرائب؟ الوعد بأن النمو سيكون الحل هو النظر في عمقورين على الشجرة في وضع عالمي طبيعي، لكن في عالم يخضع لخطر تبعات كورونا، إن تكون طيور. والامعان بوجود الطيور هناك، هو كتب فقط على الجهور.

الفرق الكبير بين وعود المرشحين لحقيبة المالية هو في تعاملها مع المتدينين المترمّنين الحريديم، بين الحريديم، الملكية هي الانخراط في سوق العمل، ولكن ليس بالإكراه وحجب الميزانيات، وإنما مع التوجيه المناسب. ينجح بعضهم في التدريب المهني والدراسات ذات السلة، مثل اللغة الإنكليزية والرياضيات، ولكن ليس بالضرورة في المعاهد الدينية وإنما في المعاهد التعليمية ومراكز التدريب المهنية، وهناك من يرى أن حل هذا الأمر بسيط، عبر الدراسات الأساسية التي يستمكن الرجال الحريديم من دخول سوق العمل، الدراسات الأساسية من جيل الطفولة المبكرة، وهذا يتعلق بثورة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة التي تسعى إلى غرسها، والتي تشمل التعليم المجاني من الصفر.

في حالة الحريديم، أعاد بركات، رئيس بلدية القدس السابق، على التعامل مع الحريديم، بإطلاق شعارات فففاضة، دون معالجة أساسية، لكافة القضايا التي تتسبب بوضعهم الاقتصادي والاجتماعية، وهو مستمر بذات الطريقة، كمرشح لحقيبة المالية، وأيضاً فيما يتعلق بزيادة ميزانية المعاهد الدينية، بإدعاء أن الأمور مستصل تلقائياً، وهذا تحريف في أحسن الأحوال، وكذب بشكل صارخ وتمتع في أسوأ الأحوال.

منافسه على المنصب آياه من تحالف «أرزق أبيض» عوفر شيلج، أكثر صدقاً وجراًة في مواجهة مشكلة الحريديم، ووعده بمعالجة ذلك جنباً إلى جنب مع توفير التعليم المجاني في مرحلة الطفولة المبكرة. إلا أنه يعطي شعارات خاطئة بفرقته الخاصة، فمن أين تأتي الميزانية للوفاء بكل هذه الوعود؟

بعد الانتخابات، سننتظر أياماً كثيرة من الكد والعرق والدموع، وقد حان الوقت للتنبه وتذكر أن هنا دولة تحتاج لإدارة، ووقف المتاعب التي لا معنى لها.

إسرائيل تعاني من ضائقة حقيقية في الميزانية وفي ظروف سيئة لأزمة عالمية محتملة، يجب أن نضيف إلى هذا الإهمال الإداري لحكومة نتينياهو منذ عام ٢٠٠٩ في مجال الإصلاحات الهيكلية، التي كشفت بعض مشاكلنا الاقتصادية الحادة، والحريديم.

وجاء يوم الحساب والتسديد، في اليوم التالي لمخلفات كبيرة بعد الانتخابات، ولا يهم على الإطلاق من سيحفظ بالسلطة في أي حال، فإن المشاكل الاقتصادية تنتظر.

(*) محللة اقتصادية، عن «ذي ماركر».

ورشة لـ «مركز مولاد» بعنوان «تلخيص عقد مضى وتحديات العقد المقبل سياسياً وأمنياً»:

تبنى إسرائيل الحل العسكري والتكنولوجية يعمي أبصارها ويحول دون بلورة سياسة أمن قومي شاملة ودون إطلاق مبادرة سياسية!

غياب استراتيجية حيال الفلسطينيين خطر جسيم على أمن إسرائيل القومي!



تنتياهو يتفقد إحدى بطاريات القبة الحديدية.

ينبغي على دولة إسرائيل أن تقرر إلى أين وجهتها وإلى أين تريد أن تصل. في الإجابة على هذا السؤال، ثمة توجهات بارزة هي: الأول - هو التوجه الذي يقوده بنيامين نتنياهو ومؤاده: سنعيش على الحراب، إلى الأبد. الثاني - هو التوجه الداعي إلى التوصل إلى تسوية سياسية، رغم أنه من الواضح اليوم أنه إذا كانت هذه التسوية ممكنة، فمن الضروري أن نتحقق في إطار إقليمي وعبر عملية طويلة المدى. ما يحرك إسرائيل في هذه المرحلة، بكل قوة وإلى حد بعيد، هو «عقدة الهولوكوست»؛ رغم أن إسرائيل تمتلك الجيش الأقوى في الشرق الأوسط، إلا أن صنع القرار فيها لا يزالون يفكرون بمصطلحات التهديد الوجودي وخطر الإبادة؛ والنتيجة هي فقدان القدرة السياسية على تحديد وتشخيص الفرص والاتصاق في المقابل، بوضع قائم ومعروف، رغم الثقة التامة بأنه يقود إلى مفاهمة المخاطر وتعقيدها. وهذا ما يترجم بصيرجات عن «إدارة الصراع»، «إدارة الصراع» في الحالة الإسرائيلية تفاقم الأخطار على المدى البعيد ومثل هذا الأداء يسبب مزيداً من التدهور في وضع دولة إسرائيل ومكانتها.

ولاحظ الخبراء المشاركون في «المائدة المستديرة» أن الجمهور الإسرائيلي منقسم على نفسه في الموضوع الفلسطيني، وأنه «بدون دفع من الأريج» من جانب آخر أو حرب كبيرة، لن يغير آراءه ومواقفه بصورة دراماتيكية. والأسوأ من هذا، أن المواطن المتوسط في هذه البلاد، سواء الفلسطيني أو الإسرائيلي، وحتى منهم الذين لا يزالون يؤيدون حل الدولتين، لا يؤمنون بأن هذا الحل قابل للتطبيق. غير أن تجارب الماضي والوضع القائم في الميدان يشيران إلى حقيقة بسيطة هي: صحيح أنه من غير الممكن التوصل إلى حل الدولتين بين ليلة وضحاها، إلا أنه من غير الممكن عدم التوصل إليه في نهاية المطاف. إنه الحل الوحيد الذي يضمن بقاء واستمرار المشروع الصهيوني.

للتسوية مع إسرائيل ويعرضان استعدادهما لتقديم تنازلات بعيدة الأثر حتى قبل الشروع في مفاوضات رسمية. وينبغي لهذه المبادرة أن تشكل القاعدة المتينة لأية مفاوضات مستقبلية، مع بعض الملامات والتعديلات بما ينسجم مع مصالح دولة إسرائيل.

إحدى القضايا المركزية والحاسمة هي الاستيطان والمستوطنات ونشر الوعي بين الجمهور الواسع على أن ثمة تمييزاً واضحاً بين المستوطنات والأمن، رغم أن الجيش الإسرائيلي «لا ينظر إليها بهذا المنظار، منذ عقود، وليس ثمة أية وثيقة رسمية قدمتها الأجهزة الأمنية تقول إن للمستوطنات أهمية ومكانة من الناحية الأمنية».

من شأن هذا الفهم الرسمي من جانب إسرائيل أن يسهل على أية مفاوضات مستقبلية، من ناحية الشرعية الجماهيرية، وكذلك في يوم «ما بعد أبي مازن»، سيلقى الاستعداد الإسرائيلي للتفاوض على أساس المبادرة توجهها إيجابياً، على الأرجح، من جانب حركة «فتح». إلا أن التبادلية التي يبديها العالم العربي اهتماماً بها، هي على النقيض التام من التوجه الأحادي الجانب الذي تعتمده خطة ترامب (صفقة القرن)، ومن سياسة إسرائيل، التي تضع حركة «حماس» في موقف الراجح والمستفيد.

غياب استراتيجية حيال الفلسطينيين

خطر جسيم على أمن إسرائيل

أكد المشاركون أن معالجة موضوع غزة على أفراد وبمعزل عن التطورات والخطط على الجهات الأخرى، هي خطأ جسيم، لذلك أن قطاع غزة هو جزء من القضية الفلسطينية برمتها، لا يجوز ولا يمكن فُض الرابطة ما بينه وبين الضفة الغربية. وفي التحصيل الأخير، يمكن القول إن غياب استراتيجية حيال الفلسطينيين ومستقبل العلاقة معهم هو بمثابة خطر جسيم على الأمن القومي الإسرائيلي.

يقود إلى تصعيد أمني غير مخطط. واعتبر المشاركون إن «الصورة الإقليمية لا تدعو إلى التفاؤل»، ففي غضون خمس سنوات، سيزداد عدد سكان العالم العربي ليصل إلى نحو نصف مليار إنسان، أكثر من نصفهم هم أبناء ٣٠ عاماً أو أقل. وستزداد، أيضاً، نسبة الشبان المتعلمين والعاطلين عن العمل. وقد تصبح منطقة الشرق الأوسط قبلة موقوتة اقتصادية، من دون أسواق كافية ومن دون أماكن عمل كافية. أما العقد الاجتماعي الذي يفضلته صمدت أغلبية أنظمة الحكم في المنطقة - عمل المواطن مقابل الهدوء والاستقرار - فهو في سيرورة آيلة إلى الانهيار، والنتيجة المتوقعة على مدى العقد القريب المقبل هي: شرق أوسط أكثر انقساماً وتقطباً، أكثر فقراً، يرغب ملايين اللاجئين في الخلاص منه والوصول إلى دولة غربية. وفي الأثناء، يتراجع ويقل إصغاء الدول العظمى لما يعمل في هذه المنطقة (الشرق الأوسط)، على خلفية التحولات الحاصلة في سوق الطاقة وتعلق الولايات المتحدة، الأخذ في التراجع والتناقص، بالنفط العربي.

وحذر بعض المشاركين من أن هذا الواقع لا يبشر بخير لإسرائيل، إذ إن «الوقت في الشرق الأوسط يعمل في صالح من يتخذ مبادرة سياسية ومن المفضل القيام بذلك من موقع القوة».

تدخل دول المنطقة . حيوي!

رأى المشاركون في «المائدة المستديرة» أن تدخل دول المنطقة هو أمر حيوي، لا بل ثمة من ذهب إلى أبعد من ذلك بالقول إن تلك الدول هي «العنصر المقرر الذي سيركز العلية السياسية والقادر على حل الفلسطينيين إلى داخل هذه العملية. وهذا، بالرغم من فقدان الاهتمام الاقتصادي بالقضية الفلسطينية في العالم العربي، وفي هذا السياق، لا يمكن إغفال نقطة الارتكاز الأبرز لحظة ترامب. أي أن العالمين العربي والإسلامي مستعدان

خمس سنوات من دون حرب عسكرية كبيرة! في «المسألة الإيرانية»، أشار المشاركون في أعمال المائدة المستديرة إلى نجاحات هامة، في رأيهم، تحققت خلال العقد المنصرم؛ فقد أعاق الاتفاق النووي، الذي أصبح موضع خلاف حاد خلال السنوات الأربع الأخيرة بوجه خاص، تقدم إيران نحو إنتاج قنبلة نووية. واعتبر المشاركون أن «الجهود الإسرائيلية والأميركية التي بذلت للجم تطورات إيران ليست هيمنتها الإقليمية قد حققت نجاحات وإنجازات لا بأس بها». ومن ضمن المشاريع الإيرانية التي تمت إعاقتها و/أو وقفها، «مشروع التدقيق» الرامي إلى تزويد حزب الله بكمية كافية من الصواريخ الدقيقة. وفي نهاية ٢٠١٨، كانت إسرائيل قد انتزعت من يدي حزب الله ثروة استراتيجية هامة جداً بالنسبة له، وذلك حين كشفت ودمرت ستة أنفاق هجومية تم حفرها تحت الحدود بين لبنان وإسرائيل.

على الصعيد الإقليمي، مرت على إسرائيل خمس سنوات ونصف السنة من دون حرب عسكرية كبيرة وجدية، إذ كان عدوان «الجرف الصامد» على قطاع غزة الحرب الجديدة الأخيرة، ناهيك عن أنها جرت على نطاق ضيق، نسبياً. وبدلاً من هذه (الحروب الكبيرة الجديدة)، صبّ الجيش الإسرائيلي جل تركيزه على «المعركة ما بين حربيين» التي تضمنت، بصورة أساسية، سلسلة من الضربات ضد إيران ومبعوثيها في المنطقة.

وشدد المشاركون على أنه «ستمر سنوات عديدة قبل أن تصل إسرائيل إلى نقطة تجد فيها نفسها مضطرة إلى مواجهة خطر جدي وحقيقي يشكله جيش نظامي تقليدي. وهو أمر مرهون بمدى قدرة الجيش السوري على النهوض من أزمته وإعادة ترميم نفسه، وحتى حين يحقق هذا، يبقى من المشكوك فيه ما إذا سيكون معنياً بخوض مواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل، وستبقى التنظيمات الإرهابية والعصاباتية هي التهديد المركزي على دولة إسرائيل، على مدى السنوات المقبلة، بما في ذلك تهديد الصواريخ والقذائف غير المسبوق على الجبهة الداخلية، المدنية، الإسرائيلية».

ورسم المشاركون في «المائدة المستديرة» صورة محسنة للميزان الاستراتيجي في المنطقة، إلى جانب واقع سيظل عرضة للانفجار في أية لحظة. وفي هذا السياق، اعتبر هؤلاء أن «الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تواصل تادية دورها ومهامها باعتبارها بوليصمة التامين والضمان» في الحروب، لا تزال إسرائيل غير مهزومة، تقريباً. أما التخوف الأكبر والأعمق في هذا السياق فهو «تعمق الصدوع باستمرار في الحائط الحديدي، نتيجة الخلافات والصراعات الداخلية الحادة بين من وصفهم برئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، بالاسباط المختلفة في المجتمع الإسرائيلي».

الصورة الإقليمية لا تدعو إلى التفاؤل!

أفرد المشاركون حيزاً لا بأس منه من مداواتهم للتطورات في مجال السابير والحرب السيبرانية والاكتمال قدرات هجومية من شأنها جز الدولة إلى حافة الانهيار الاقتصادي، تشويش النظام الداخلي واللجوء إلى المناورة في معرض وصف الواقع الحقيقي. وتحدث المشاركون عن «التلوّث»، العقلي والاستخباراتي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي وما يتدفق فيها من معلومات خاطئة، مشوهة وكاذبة، يأتي بعضها من روسيا وهدفه إعاقة وتخريب الأنظمة والعمليات الديمقراطية في الدول الغربية. وتطرق هؤلاء إلى الصعوبة المتزايدة التي يصطدم بها المواطنون في معرض محاولاتهم سير غور الواقع على حقيقته، الفصل بين الحقيقة والكذب والاعتماد على «رواة الحقيقة» التقليديين، أي الصحافة ووسائل الإعلام والجهاز القضائي. مثل هذه الظروف - أكد المشاركون - تزيد من خطر الخطأ في الحسابات، بما

اعتماد إسرائيل الحلول العسكرية والتكنولوجية للتهديدات والتحديات الماثلة أمامها يعمي أبصارها ويحول دون بلورة سياسة أمن قومي شاملة ودون إطلاق مبادرة سياسية، وخصوصاً في مسألة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وأحد الشروط الضرورية المركزية لتحقيق هذا هو ترميم التماسك الداخلي في المجتمع الإسرائيلي- هذا هو أحد الاستنتاجات المركزية التي خلصت إليها أبحاث ومداولات ورشة «المائدة المستديرة» التي نظّمها «مركز مولاد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»، بالتعاون مع حركة «مستقبل أزرق أبيض»، في أواخر شهر شباط الأخير تحت عنوان «تلخيص عقد مضى وتحديات العقد المقبل في المستوى السياسي - الأمني» وفي محاولة للإجابة على السؤال المركزي التالي: ما الذي يبخه العقد المقبل لدولة إسرائيل؛ وذلك بمشاركة نخبة من كبار المسؤولين السابقين في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ومن الخبراء والباحثين في قضايا الأمن القومي ومجالاته المختلفة. يقول «مركز مولاد» في التقديم لورقة الموقف الصادر في ختام أعمال هذه الورشة إن «المائدة المستديرة نظمت في مستهل العقد الجديد في محاولة لاستشراف الآتي من خلال التعنن بما مضى، وسعي إلى إجراء نقاش تعليمي يرمي إلى البحث، في الواقع الاستراتيجي الراهن الذي تعيشه إسرائيل، عن نقاط العمى والتحديات التي تغيب عن أعين المسؤولين السياسي والعسكري».

وقد توزع البحث والنقاش على ثلاثة مواضيع، من خلال التعمق في جوانب مختلفة ومكاملة: الأول - مناقشة نقدية للتهديدات التي تواجه الأمن القومي الإسرائيلي، بمعناها الأوسع والأشمل. الثاني - الحلبة الفلسطينية، بكل مميزاتا وخصائصها الفريدة، باعتبارها حجر أساس في مستقبل إسرائيل. الثالث - نظرة موسعة إلى العقد المقبل وإلى النقاط التي يتعين على إسرائيل التركيز عليها.

توسيع الاستيطان خطر على أمن المواطنين

اتفق المشاركون في مداولات «المائدة المستديرة» على أن العقد المنصرم كان «مقدماً ضائعاً مهدراً» على الصعيد السياسي، إذ لم يتم خلاله دفع أية مبادرة سياسية للمدى البعيد، بل ظل ينوء تحت ثلال الشعارات الأمنية الفارغة من أي مضمون. وخلافاً للصورة المشوهة التي تحاول الحكومة عرضها على الجمهور، فإن التهديد المركزي على إسرائيل ليس من إيران، وإنما من حقيقة أنه بين البحر والنهر يعيش نحو ١٤ مليون إنسان، وهو واقع «قد يقود إلى نهاية المشروع الصهيوني إذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي».

وأجمع هؤلاء أيضاً على أن توسيع الاستيطان في الضفة الغربية يعرض أمن المواطنين في إسرائيل لمخاطر جدية وعلى درجة غير مسبوقة من الخطورة. وقال عامي أيالون، قائد سلاح البحرية الإسرائيلي السابق ورئيس جهاز «الشاباك» السابق أيضاً، إن النقاش العام في إسرائيل «لا يقيم التمييز اللازم والصحيح بين الأمن والمستوطنات»؛ مضيفاً: «جميع الجهات الأمنية الإسرائيلية تعارض، بحزم، ضم مناطق (فلسطينية) من جانب واحد، أما خطة ترامب (اللانضاط الاقتصادي) (أي، «صفقة القرن») فمن شأنها فقط تعقيد المشكلة وتعميق الأزمة، ذلك أن هذه الخطة - بمشاور المسؤولين الأمنيين وخلافاً للموقف الذي تعرضه الحكومة - ستؤدي إلى تعزيز «العناصر الراكيبية المؤيدة للإرهاب بين الفلسطينيين، إضعاف العناصر البراغماية والمسن بأمن المواطنين الإسرائيليين».

وقد خلصت أعمال الورشة هذه الرسالة المقتضبة، الواضحة والحازمة، التالية: ليس ثمة شيء اسمه «إدارة الصراع»، للحلول العسكرية والتكنولوجية لم تعد كافية وحدها لمواجهة التهديدات والتحديات الماثلة أمام إسرائيل، بل ثمة حاجة إلى سياسة أيضاً!

أربع دوائر من التهديدات المركزية وخمسة تبصّرات أساسية

النقاش العام الرامي إلى توضيح وتأكيد القاسم المشترك الأساس والأدنى الذي يمكن من خلاله وعلى أساسه توحيد المجتمع الإسرائيلي - ابتداء من الجمهور اليهودي نفسه، مروراً بالعلاقات بين اليهود والعرب مواطني الدولة وانتفاء العلاقة بين الإسرائيليين والشعب الفلسطيني. لا بد من تعديل عن الحلول السياسية، فتفتقر إسرائيل اليوم إلى منظومة متماسكة وثابتة للبحث المنهجي، المنظم والمتتابع في الخيارات السياسية الممكنة لمواجهة وحل التحديات العسكرية، الأوضاع العادية الروتينية والأوضاع في حالات الطوارئ. فعلياً، تفتقر إسرائيل اليوم إلى رؤية ملبورة في مجال الأمن القومي، علماً بأن التحديث الرسمي المتفق عليه والأخير، حتى الآن، هو الذي وضعه دافيد بن غوريون. وينبغي الانتباه إلى أنه لا تزال ثمة أهمية كبيرة للاتفاقات السياسية بوصفها وسيلة ناجعة لإكمال المركب العسكري، وبالنسبة للسلاح الكيماوي السوري، كما الاتفاق النووي بين إيران والدول العظمى أيضاً، فإن القضية الأهم هنا ليست عسكرية فحسب، وإنما هي قضية سياسية، ثقافية، اجتماعية، نفسية وغيرها، وفي نهاية المطاف، فإن اتخاذ مبادرة انطلاقاً من موقع القوة، في جميع التحديات التي تواجه إسرائيل، هو أمر مرغوب وضروري، وخصوصاً في المستقبل القريب. ويبقى السؤال الأبدى الأهم والأبرز في الشرق الأوسط هو: في صالح من يعمل الوقت؟ أما الجواب فهو: لصالح من يبادر ويتخذ الخطوات الصحيحة.

خطة ترامب (صفقة القرن) هي دليل إضافي آخر على التوجه الأحادي الجانب الذي تعتمده دولة إسرائيل حيال القضية الفلسطينية على مدى العقود الأخيرة، وخصوصاً العقد الأخير على وجه التحديد، مما يعمق من خطورة الوهم الإسرائيلي بأن عدم التحرك والمبادرة إلى أي فعل حقيقي وجدي يأتي بنتائج إيجابية وطيبة في نهاية المطاف. ثمة خطأ خطير في مناقشة موضوع غزة على أفراد وبمعزل عن مناقشة القضية الفلسطينية برمتها. ذلك أن قطاع غزة هو جزء لا يتجزأ من المسألة الفلسطينية كلها ومن المستحيل فُض العلاقة ما بين قطاع غزة والضفة الغربية أو الفصل بينهما. صحيح أنه من غير الممكن التوصل إلى حل الدولتين بين ليلة وضحاها، لكن من غير الممكن بالتاكيد عدم التوصل إلى هذا الحل في نهاية المطاف. إنه الحل الوحيد الذي يمكنه ضمان استمرار المشروع الصهيوني. المشكلة الأكثر صعوبة في إسرائيل ٢٠٢٠ هي غياب الرؤية القومية والابتعاد المتواصل عن القيم الأساسية الواردة في وثيقة استقلال دولة إسرائيل، مع التأكيد على الهوية ما بين اليهودية والديمقراطية. وتبقى مسألة التماسك الاجتماعي ذات علاقة وثيقة بالرؤية. ثمة تصدعات عميقة جداً في المجتمع الإسرائيلي ويقوم السياسيون - للأسف الشديد - بسبب الزيت على هذه النار، لجني مكاسب سياسية قصيرة المدى. وفي مواجهة ذلك، ينبغي تشجيع

«المائدة المستديرة» ومداولاتها بصورة أكثر حدة وأكثر إسهاماً في النقاش العام، لا سيما في فترة انتخابات برلمانية كالتى مرت على إسرائيل مؤخراً، فقد أوجزتها الورقة في الخمسة التالية: دور الأجهزة الأمنية ووظيفتها ينحصران، بطبيعتها، في التركيز على النصف الفارغ من الكاس - أي، على المخاطر والتهديدات، على هذه الخلفية، يبرز غياب أية استراتيجية سياسية لدى دولة إسرائيل. فقد اعتادت، على ضوء تفوقها وبسببه، على البحث عن جواب تكنولوجي لأي تهديد، منهجية العمل هذه تفتقر إلى النجاعة وهي محكومة بالفشل على المدى البعيد. وتشكل تجربة قطاع غزة التجسيد الأبرز والأوضح لاستنفاد الحلول العسكرية والتكنولوجية ذاتها وقدرتها على التأثير بصورة ناجحة. ليس ثمة بديل للحلول السياسية. تنقص إسرائيل اليوم منظومة وآليات منظمة ومعتمدة للبحث المنهجي، المنظم والمتتابع في الخيارات السياسية الممكنة لمواجهة وحل التحديات العسكرية، في الأيام العادية وفي فترات الطوارئ. يعتقد قطاع واسع من الجمهور الإسرائيلي بأن العقد المنصرم كان، في سياق الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ممتازاً جداً بالنسبة لإسرائيل، حتى أن هؤلاء يتعمنون أن يكون العقد المقبل كذلك أيضاً. لكن الحقيقة هي أن العقد المنتهي كان خسارة كبيرة ومليماً بأهدار الفرص.

المنطقة، من خلال «الربيع العربي»، زرع دماراً اجتماعياً، اقتصادياً وثقافياً مثلاً، إلى جانب موجات اللاجئين الجديدة والانقلابات السلطوية التي لا يبدو سوى أنها ستزداد تفاقماً وستبقى تتردد أصداء آثارها على إسرائيل وبيئتها القريبة أيضاً. كما أدى ضعف الدول العربية، أيضاً، إلى تعزيز قوة ومكانة القوى العظمى الإقليمية غير العربية، وعلى رأسها بالطبع تركيا وإيران. ومن المهم، أيضاً، الإشارة إلى مسألة تدخل الدول العظمى في منطقة الشرق الأوسط. إذ تعمق روسيا تدخلها وتواجدها في المنطقة باعتبارها الدولة ذات الحضور الأبرز في المنطقة، مقابل سعي الولايات المتحدة إلى سحب قواتها وخفض مستوى تدخلها. وبين هاتين، نلاحظ اختراقات صينية لافتة وجدية في المنطقة. تبقى الساحة الفلسطينية هي الأكثر عرضة للانفجار بشكل عام، على الرغم من الفصل والتمييز بين الضفة الغربية وقطاع غزة. أما ظاهرة «الدولة الإسلامية» (داعش)، فعلى الرغم من تراجع هذا التنظيم الحاد حد التفكك وفقدان السيطرة، إلا أنه لا يزال يشكل تهديداً جدياً على دولة إسرائيل وعلى أهداف إسرائيلية ويهودية في مختلف أنحاء العالم، وخصوصاً حيال تعاطف قوة بعض المجموعات الجهادية السلفية على طول الحدود بين إسرائيل ومصر (في سيناء)، الأردن، قطاع غزة والضفة الغربية. أما التبصّرات الأساسية الأبرز التي طرحتها مناقشات

رأى المشاركون في أعمال «المائدة المستديرة» أن إسرائيل تواجه سلسلة من التهديدات والأخطار الأمنية من أصفاء ومصادر مختلفة، مثلما كانت تواجه في السابق أيضاً، على مدار السنوات منذ إنشائها حتى اليوم. وقد صنف هؤلاء هذه التحديات والأخطار في أربع دوائر، على النحو التالي: الدائرة الأولى - التهديد غير التقليدي، أي المشروع النووي الإيراني، إضافة إلى السلاح الكيماوي المتوفر في سورية الذي قد يكون ذا أهمية قصوى في المستقبل. الدائرة الثانية - التهديد التقليدي، الذي يمكن القول إنه الامتحان الأساس أمام الجيش الإسرائيلي، رغم أن الجيش الخصم الأساسي - السوري - غير قائم البتة، تقريباً. الدائرة الثالثة - التهديد التقليدي الفرعي، الذي تشكله وقوده «قوة فيلق القدس»، حزب الله، «حماس» وتنظيمات إضافية أخرى، مع التشديد على الأسلحة المنحنية المسار، المجال تحت الأرضي والإرهاب.

الدائرة الرابعة - التهديد السيبراني. أما التهديد الذي اعتبرته الأجهزة الأمنية الإسرائيلية الأول والأخطر منذ نحو عقد من الزمن فهو المشروع النووي الإيراني وتطلع إيران نحو بسط هيمنتها على المنطقة. وإضافة إلى المسألة الإيرانية، ثمة عدد من الظواهر والوجهات التي لها انعكاسات وأثار جدية وهامة على خارطة التهديدات، فالهزة الإقليمية التي تعرضت لها

تغطية خاصة



جهاز الصحة الإسرائيلي في اختبار كورونا.

جهاز الصحة الإسرائيلي مركزاني جداً وهذه «أفضلية كبرى» في حالة طوارئ كمرض كورونا!

كان علي الاختيار بين موظف يتخذ القرارات التي يمكن أن تتسم بالمبالغة، وبين موظف يفشل تماما في اتخاذ قرار، فإني أفضل الشخص الذي يقرر وأحيانا يخطئ. والدتي، بالنسبة لي، هي مؤشر جيد على أن العمل يدار بشكل جيد. لقد تحدثت إليها اليوم، هي في السابعة والستين من عمرها، في المجموعة المعرضة للخطر، وعلى الرغم من أن لديها أسبابا مبررة للغوص في القلق، إلا أنها كانت هادئة بشكل لا يصدق. لقد واصلت تكرار حقيقة أن المدير العام لوزارة الصحة كان يظهر على جميع القنوات التلفزيونية ويهدئ الناس، هذا بالنسبة لي هو مؤشر ممتاز.. فقط ليمتدح السياسيون عن التدخل أو تحويل المرض إلى قضية سياسية في محاولة للضغط من أجل إنشاء حكومة وحدة أو ما يعرف الشيطان وحده ما يمكن أن يفعلوه.

غياب حكومة فاعلة وميزانية مقررة
يحد بشدة من قدرة الاستجابة بسرعة وكفاءة
لن يمر المرض على الجميع بنفس الطريقة. الفقراء سوف يعانون أكثر، كما هي الحال دائما. الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف التغطية عن العمل لفترة متواصلة من الوقت سوف يتضررون. الذين يعملون في مهن «الياقات الزرقاء» أكثر عرضة لإغلاق مكان عملهم. ليس لدي اقتراحات ذكية ادلي بها، قلبي مع كل من يتضرر. سوف تتضرر بعض مرافق الاقتصاد أيضا وسيكون بعضها أقل تأثراً، زميل إيطالي يعيش في روما قال: إن الاقتصادات تشبه البشر. بعض الشباب والأصحاء سوف يجتازونها بشكل جيد، والبعض الآخر، مثل إيطاليا، يتعرضون لخطر كبير وستلحقون الضربة.

لقد نجحت إسرائيل في أزمة عام ٢٠٠٨، جزئياً، لأن نظامها المالي لم يكن منهوراً ولأن العجز الحكومي كان صغيراً. لا يزال نظامنا المالي جيداً (على الرغم من أن الديون اليوم على الناس أكبر)، إلا أن عجزنا مرتفع للغاية. أضف إلى ذلك حقيقة أنه ليس لدينا حكومة فاعلة وليست لدينا ميزانية مقررة لهذا العام، مما يحد بشدة من قدرة الوزارات الحكومية على الاستجابة بسرعة وكفاءة، وهذه بمثابة وصفة على أنه إذا ما ضربتنا أزمة اقتصادية فستكون أطول مما كانت عليه في عام ٢٠٠٨. لكن في النهاية، سوف يسبب درجة الحرارة، والافتراض (الذي لا أعرف جيداً ما هو أساسه) أنه بحلول الخريف / الشتاء المقبل سيكون لدينا لقاح / علاج.

لكن في العزل، أمر مزعج للغاية. ولكن في العام ٢٠٢٠ من الأسهل أن تكون في عزل أكثر من أي وقت مضى. لديك قنوات مشاهدة أفلام متاحة، يمكنك طلب الطعام من المجلات، ويمكن الوصول إلى جميع الخدمات البنكية والمالية على التطبيق الهاتفي، وفي العديد من المهن، من الممكن العمل عن بعد. وربما قد يغير هذا الوضع بعض قواعد العمل للأفضل.

(*) محل ومحزر اقتصادي في شركة البث الاسرائيلية العامة «كان» ترجمة خاصة.

فقط في المدى القصير. ومع ذلك، فإن الاقتصاد يتضرر من حقيقة أن الكورونا مستعرة في العالم. إن إيقاف الإنتاج في الصين يضر بشبكات متاجر الأزياء والمصنعين شركات الطيران - لن يأتي السياح من إيطاليا ولا من أي مكان، بغض النظر عما تقوله وزارة الصحة. ولو تنقل المرضى الذين لا يعرفون أنهم حاملون للفيروس، لا سجع الله، فسوف يتسببون بالعدوى لعشرات أو مئات آلاف الإسرائيليين الآخرين. الضرر الذي يلحق بالاقتصاد سوف يأتي في جميع الأحوال.

إذا كانت الضربة قصيرة ولكن حادة قد تصل إلى ما يفوق قدرة الجهاز الصحي

هناك سبب وجيه يجعل وزارة الصحة ترغب في تخوي الحذر، حتى لو كانت في بعض الأحيان تفرط في الحذر (أكثر مما توصي به منظمة الصحة العالمية، على سبيل المثال، التي توصي بعدم إلغاء رحلات الأشخاص وحركة المرور في الوقت الحالي). لقد وجدت أفضل وصف لسبب قيام وزارة الصحة بهذا لدى شخص شارك ذلك على تويتر: في الواقع، تحاول وزارة الصحة تخفيف العبء عن الجهاز الصحي، بدلاً من ضربة حادة ولكن قصيرة، من الأفضل لوزارة الصحة أن تجعل الضربة أقل حدة وأطول. خلاف ذلك، إذا كانت الضربة قصيرة ولكن حادة، فقد تصل إلى ما يفوق قدرة الجهاز الصحي. أي أنه لن يكون هناك عدد كاف من أسرة المستشفيات الحكومية في غرف العناية المركزة أو في أقسام الطوارئ، ولن يكون هناك عدد كاف من الأطباء والمرضات والموظفين الطبيين الذين لن يستوعبوا الجميع. الضرر في هذه الحالة، حسب تقديرات وزارة الصحة، سيكون أعلى.

وعلى نفس المنوال، أولئك الذين يرغبون في قراءة المزيد حول ما سيأتي في المستقبل القريب، أوصي بشدة بهذا المقال للبروفيسور ران بليتزمن من صندوق المرضى العام، ربما هذا هو المقال الأكثر وضوحاً والأكثر هدوءاً الذي قرأته باللغة العبرية حول هذا الموضوع. إليك اقتباس:

«لماذا لا نقبل فكرة: «لندع موجة تفشي المرض تمر ونهني الأمر»؛ السبب هو محدودية الجهاز الصحي، والثمن المترتب على مثل هذا القرار في حياة البشر. لا يوجد علاج متخصص أو لقاح لهذا المرض، هناك نسبة صغيرة ولكنها مهمة من المرضى (١٠٪) وما فوق من الفئة العمرية الأكبر (سناً) ستعاني من المرض الشديد، والرذ على هذا سيكون العلاج الداعم في وحدات العناية المكثفة والطوارئ، لكن هذه الوحدات لديها قوى عاملة وموارد محدودة. لذلك، إذا كانت موجة المرض معتدلة وطويلة وتحت السيطرة، فسيكون الجهاز الصحي قادراً على توفير الرعاية المثلى لكل حالة مرض صعبة وإنقاذ العديد من المرضى، كما يفعل كل شتاء. خلاف ذلك، قد تكون الصورة مماثلة لتلك الموجودة في مدينة ووهان الصينية، حيث انهيار الجهاز الصحي بسبب موجات المرض الشديدة. ومن الأفضليات الأخرى لإبطاء تفشي المرض إمكانية ظهور بروتوكولات علاجية وأدوية أكثر فعالية، مما يساعد المرضى المصابين بحالات شديدة».

لا أريد أن أكون مكان المدير العام لوزارة الصحة. مثل هذا الحدث يحدث مرة واحدة في القرن. لا أحد يريد أن يحدث ذلك في منابته، لكنه سيحدث في منابته شخص ما. وطالما استمر في اتخاذ القرارات بطريقة شفافة وواصل تقديمها للجمهور بشكل منظم وواضح ومسوّغ فهذا أفضل. من الأفضل اتخاذ قرارات محددة بدلاً من عدم اتخاذها على الإطلاق. في عملي الصحافي، أعطي عمل الحكومة منذ أكثر من عقد. لقد رأيت الكثير جدا من الموظفين الذين لا يستطيعون اتخاذ القرارات (نهايك عن السياسيين). إذا

عام، وأنت لا تخطط جهازاً صحياً ليكون مركزانياً، فقط من أجل مواجهة حدث هائل يقع كل ١٠٠ عام - فإنت على صواب. لكن دعونا نلقي نظرة ثانية على الولايات المتحدة، المكان الذي يوجد فيه أكثر جهاز صحي خاص وأقله حكومية. عن بعد، يبدو لنا الأمر إشكالياً فقط عندما يتعلق بعلاجات خاصة ومعقدة أو عمليات زرع مجنونة، لكن هذا مجرد وهم. عن قرب، الجهاز الصحي الأميركي مهتم بالكمال. إذا كنت فقيراً في أميركا، وهناك عدد كبير جداً من الأميركيين الفقراء، أو من الطبقة الوسطى المنخفضة، فهذا جهاز صحي عالم ثالثي. هذا هو الجهاز الأقل كفاءة في العالم. إنه أغلى ثمناً، يخدم أقل عدد من الناس (نحو نسبة مئوية واحدة من السكان)، وهذا يتعلق طبعاً بالدفع. يدفع الناس هنا مبالغ طائلة، آلاف الدولارات، مقابل أية رعاية طبية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. في حين تحاول دول مثل إسرائيل احتواء الفيروس والحد من انتشاره، خلقت بنية الجهاز في الولايات المتحدة حالة من الفوضى العارمة. لا تصدقوا الأرقام، سوف تتغير قريباً. الأرقام في الولايات المتحدة منحارة بالتأكيد نحو الأسفل. ليس لدى الناس أي حافز للذهاب للفحص، لأن الفحوصات باهظة الثمن وأو ستؤدي إلى زيادة تأمينهم ولا أو أنهم لا يستطيعون تحمل ثمن تغطيتهم عن العمل. لذلك قد يكونون مرضى ولا أحد يعرف عن ذلك، معظم المرضى سوف يشفى والبعض الآخر، كثيرون آخرون، سيتم نكلهم في النهاية إلى المستشفى، ليموت بعضهم هناك، في تقديري، لن يستغرق الأمر عدة أسابيع حتى يتبين وجود الكثير من المرضى، سيكون هناك عدد غير قليل من القتلى، كم؟ لا أعرف، هذا البلد كبير جداً بحيث يكون كل رقم صغيراً جداً بالنسبة إلى عموم السكان. ومع ذلك، كل شخص ميت هو عالم بأكمله، وسيموت عدد غير قليل من الناس هنا، بسرعة كبيرة.

إذن، هل انحرفت وزارة الصحة الإسرائيلية نحو الهستتيريا أم لا؟ الصحافي المتخصص في شؤون الصحة حاييم ريبلمين يعتقد ذلك، وقد كتب على تويتر، ما تدعمه مصادر مجهولة في وزارة الصحة، أن الطريقة التي يتبعها مدير عام الوزارة مبالغ فيها. هذه الجهات تقول إنه ليست هناك حاجة لجميع القيود والعزل والمحظورات. وإن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد تفوق الأضرار الاقتصادية المحتملة من وضع وتصري فيه هذه القيود.

هذا يعني أن إلغاء النشاطات، وإلغاء الرحلات الجوية، والعزل الجماعي، وما إلى ذلك، سوف يتسبب بالقلق في أضرار اقتصادية. بعضها سيكون قصير الأجل، بعضها سيكون أطول، لكن ليس بالضرورة طويلاً بشكل هائل. الخطوط الجوية هي الأول من الضحايا، وصناعة السياحة بأكملها، مثل وكالات السفر وأصحاب الفنادق. أي شخص يقدم خدمات إلى الفنادق أو صناعة السياحة، على سبيل المثال، سيتضرر. ولكن في عيد الفصح (العبري)، ربما ستكون بالفعل بعد ذروة تفشي المرض وسوف يكتسح الإسرائيليون المرافق السياحية بأعداد كبيرة، أما شركات التأمين فسوف تتلقى صفة مؤلمة.

سيؤدي إلغاء النشاطات الرياضية إلى ضرب القاعات والمطاعم وأولئك الذين يبيعون المعجنات في الخارج. كذلك سيارات الأجرة، وشركات النقل. إن إرسال الناس إلى العزل سيضر بالأعمال والشركات والمصانع. في إيطاليا، المدارس تغلق أبوابها. إذا حدث هذا في إسرائيل، حتى قبل الفصح، فسيحدث ذلك أن مئات الآلاف من الأهالي الإسرائيليين لن يكون بإمكانهم الذهاب إلى العمل. هذا هو الضرر الكبير للاقتصاد.

ولكن مع ذلك دعونا نفكر لثانية واحدة حول البديل، البديل هو عدم القيام بكل ذلك. كن أقل حذراً، لا تعزل الكثير من الناس، ولا تفرض الكثير من القيود. الأضرار التي ستلحق بالاقتصاد ستكون أكثر محدودة، ولكن

بقلم: شأؤول أمستردامسكي (*)
الجهاز الصحي في دولة إسرائيل مركزاني بشكل فريد. وزارة الصحة تعرف، عندما تريد ذلك، كيفية تشغيل الجهاز بأكمله. تصدر الإرشادات الخاصة بهذا الشأن أو ذلك، فتمحصل على الحد الأقصى من التعاون. عند الحاجة، على سبيل المثال في حالة الطوارئ، تتلقى وزارة الصحة تقارير كاملة عما تحتاجه من المستشفيات والعيادات، وعليه، تبلغ العيادات بما يجب فعله، وتقول للمستشفيات ما يجب القيام به، ويستجيب لها الجميع. لم يكن كل هذا ممكناً لو لم يكن الجهاز الصحي الإسرائيلي عاماً بل مخصصاً كما يرغب عدد من الأشخاص والجهات هنا لكن لولا هذا لما استطاعت وزارة الصحة السيطرة على الجهاز، ولما كانت الهيئات المختلفة تلتزم بنفس القدر.

صحيح أنه في الأيام الاعتيادية لا نشعر بذلك. يبدو كل شيء تعفه الفوضى والخلل الوظيفي، لدرجة أنك تشعر بالحاجة إلى تأمين صحي خاص. يعود السبب لهذا، من بين أمور أخرى، إلى أن مسؤولي الجهاز أنفسهم (الأطباء والعيادات) لديهم مصلحة اقتصادية في عرض الموقف بهذا الشكل. ولكن في حالات الطوارئ، كما هو الحال الآن مع فيروس الكورونا، يصبح الجهاز الصحي الإسرائيلي آلة تعمل بشكل متقن، ويرجع ذلك أساساً إلى كونه شديد المركزية (وكذلك، للأسف، لكثرة حالات الطوارئ في البلاد). في حالة الطوارئ هذه أفضلية كبيرة جداً. في حالة الطوارئ، لن تقوم بتشغيل تأمينك الخاص، بل ترغب في الذهاب إلى غرفة الطوارئ في المستشفى العام. فالجهاز الخاص لن يعرف كيف يدعمك، بل العام فقط.

إذا كان هناك شيء واحد جيد فعله (الوزير السابق) حاييم رامون في حياته فهو إقرار قانون التأمين الصحي الحكومي العام ١٩٩٥. حقيقة أن كل إسرائيلي يتمتع بتغطية طبية حكومية، بغض النظر عما إذا كان يعمل أم لا، هي مسألة الفارق بين الحياة والموت. هذا على العكس تماما من الولايات المتحدة، حيث لا تشمل التغطية الطبية نسبة كبيرة من السكان. لذلك، في حالة الطوارئ كما هو الأمر الآن، يتردد الأميركيون في الذهاب لمعرفة ما إذا كانوا حاملين للفيروس أم لا. أولاً، لأنها مسألة مكلفة. ثانياً، قد يضرب هذا لهم التأمين. ثالثاً، قد يضعهم في عزلة تجعلهم يتغيبون عن العمل لفترة طويلة، مما قد يخضب رؤساعهم ويؤدي إلى طردهم، ويجعلهم يخسرون التغطية الطبية أيضاً. ليست هذه هي الحال في إسرائيل، فيغضب النظر عن حالته الاجتماعية والاقتصادية، سيتم فصك إذا لزم الأمر، ومعالجتك أيضاً، وستكون احتمالات شفائك أكبر. بعد عام ونصف العام فقط هنا في الولايات المتحدة، أدركت كم أن الأمر ليس بديهيًا.

حتى حقيقة أن الموظفين لديهم العديد من أيام المرضية ليست بديهية. موظفو الدولة لديهم ٣٠ يوماً وقد تمتد إلى ٩٠ وهذا أمر مفترط برايي. لكن حتى لو وضعت هذا الجنون جانبا، فإن عمال القطاع الخاص لديهم أيضا أيام مرضية كافية. هذه الأيام المرضية تمنح لهم بمعرفة أنهم قد يتعرضوا للمرض والسماح لهم لتسقط في حالة الطوارئ الحالية، عندما يحتاج الناس إلى عزل تام، فإنهم يعلمون أن لديهم أيام مرضية. صحيح أن الأيام القليلة الأولى ليست مدعومة بالكامل ولكن هذا أفضل بألف مرة من أن يكون لديك ٧ أيام مرضية فقط في السنة، كما هي الحال في الولايات المتحدة، فتفتقد كل راتبك، لأن القانون الفيدرالي لا يشترط على أصحاب العمل إعطاء أيام مرضية لموظفيهم.

هل انحرفت وزارة الصحة الإسرائيلية نحو الهستتيريا في إجراءاتها أم لا؟

إذا قلت الآن - حسناً، لكن حدثاً كالكورونا يقع كل ١٠٠

نائب المدير العام لوزارة الصحة يتوقع ارتفاع عدد الإسرائيليين المصابين بكورونا إلى عشرات الآلاف!

أضيف مساء أمس الأحد ١٤ إسرائيليا إلى قائمة المصابين بفيروس كورونا، من ضمنهم الحالة الأولى في البلاد التي لا يُعرف فيها مصدر الإصابة، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي لحالات الإصابة بالفيروس إلى ٣٩.

ونكرت وزارة الصحة الإسرائيلية أن سبعة من المرضى الجدد عادوا من بلدان أوروبية، وأن الستة الآخرين كانوا على تواصل مع مرضى في إسرائيل. وفي وقت سابق أمس، قال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في مؤتمر صحفي إنه إذا قررت إسرائيل توسيع قائمة البلدان التي سيكون على المسافرين العائدين منها دخول حجر صحي منزلي لمدة ١٤ يوماً، فإن التعليمات ستشمل كل دول العالم، مضيفاً أن القرار بشأن هذه المسألة سيتم اتخاذها في الساعات المقبلة. وعلى الرغم من التوقعات بأنه سيعلن عن فرض قيود على العائدين من الولايات المتحدة، أو على الأقل من الولايات التي تم فيها تسجيل العدد الأعلى من حالات الإصابة بكورونا، تجنب رئيس الحكومة فعل ذلك.

وأضاف نتنياهو أنه سيتم عقد المزيد من الاجتماعات مع مسؤولين كبار في إسرائيل والعالم في الساعات القليلة قبل التوسيع المحتمل للتعليمات التي تهدف إلى الحد من مدى انتشار الفيروس. وقال «هذا ليس بقرار سهل. الصحة تأتي أولاً، وهذا يؤمن الاقتصاد».

وأعلنت وزارة الصحة والشرطة عن تشكيل فرقة عمل مشتركة بهدف تنفيذ أوامر الحجر الصحي المفروضة على ٨٠ ألف إسرائيلي لمنع انتشار فيروس كورونا. ومنذ تفشي الفيروس الشهر الماضي، تم فتح ٩ تحقيقات ضد إسرائيليين انتهكوا أوامر الحجر الصحي أو حاولوا تعطيل عمل مفتشي وزارة الصحة أثناء قيامهم بواجبهم، وفقاً للشرطة.

وقدر نائب المدير العام لوزارة الصحة أن يرتفع عدد الإسرائيليين المصابين بكورونا إلى عشرات الآلاف.

وقال هذا المسؤول: «وفقاً لتقديراتنا، سوف نصل إلى الآلاف وحتى عشرات الآلاف من المرضى؛ لا يمكن منع ذلك». وأضاف أنه لن يذهب عشرات الآلاف جميعهم إلى المستشفيات، وسيتم علاج معظمهم داخل المجتمع. وسيصاب ما يتراوح بين ٨٠-٩٠٪ من المرضى بأعراض خفيفة جداً فقط ولن يحدث لهم أي شيء، وسيكون عليهم فقط البقاء في الحجر الصحي في المنازل حتى يمر المرض.

ولقد أزمّت إسرائيل الإسرائيليين العائدين من عدد من الدول بدخول حجر صحي، ومنعت الأجانب من مجموعة من الدول الأوروبية والآسيوية من دخول أراضيها، في حين تم إلغاء أحداث كبيرة مثل الحفلات والمباريات الرياضية. ونصح الإسرائيليون بعدم السفر إلى خارج البلاد إذا لم يكن ذلك ضرورياً.

وتم الإبلاغ أمس عن المزيد من التدهور في أخطر حالات الإصابة بفيروس كورونا في إسرائيل، وهو سائق حافلة من سكان القدس الشرقية يعاني من التهاب رئوي حاد وارتفاع في درجة الحرارة.

وقام سائق الحافلة البالغ من العمر ٣٨ عاماً الشهر الماضي بنقل مجموعة من السياح اليونانيين الذين تبين لاحقاً أنهم مصابون بفيروس كورونا بعد عودتهم إلى اليونان. ووصل يوم الخميس إلى مركز طبي في طبريا وهو يعاني من ارتفاع في درجة الحرارة ويعاني من صعوبة في التنفس، ووضع بسرعة في الحجر الصحي. وتدهورت حالته خلال عطلة نهاية الأسبوع وكان قادراً للوعي ويتنفس مع جهاز تنفس.

وقالت الخطوط الجوية الفرنسية يوم السبت إنها أوقفت جميع الرحلات الجوية بين باريس وتسل أيبب حتى ٢٨ آذار الحالي، وقلصت خطوط لوفتهانزا وإيطاليا وإيبيريا وإير الرحلات الجوية إلى إسرائيل.

ومنعت إسرائيل دخول جميع غير المقيمين في إسرائيل من فرنسا وألمانيا وإسبانيا والنمسا وسويسرا. وتأتي هذه الإجراءات إضافة إلى القيود التي سبق فرضها على القادمين من الصين وهونغ كونغ وتايوان وسنغافورة وماكاو وكوريا الجنوبية واليابان وإيطاليا.

كما أفيد بأن الشرطة الإسرائيلية ومصالحة السجون ووزارة العدل تدرس بروتوكول طوارئ يتم بموجبه تاجيل جلسات المحاكم غير الضرورية بسبب المخاوف من فيروس كورونا. وتعني الإجراءات الخاصة أنه لن يتم عقد جلسات إلا للبيت في طلبات تمديد اعتقال والتماسات عاجلة، بهدف منع انتشار الفيروس في السجون الإسرائيلية، حيث لم يتم حتى الآن تسجيل أي حالة. ومثل هذا البروتوكول من شأنه وقف نشاط النظام القضائي بشكل فعلي، وعلى الأقل سيحد بشكل كبير من عدد المشاركين الذين يُسمح لهم بحضور الجلسات. وأعلنت وزارة العدل الشهر الماضي عن بدء محاكمة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بتهم فساد في ١٧ آذار. وانتقد البعض هذه التوجهات الجديدة، وقالوا إن القيود الصارمة بشكل متزايد لاحتواء الفيروس هي على حدود الهستتيريا وقد تعرض اقتصاد إسرائيل إلى الخطر.

دراسة جديدة تدعو إلى اعتبار هجرة الإسرائيليين إلى الخارج «ثروة»!

٧٣٢ ألف إسرائيلي هاجروا ولم يعودوا منذ قيام الدولة وحتى ٢٠١٧

على تأثير على تقدير عدد الإسرائيليين المقيمين اليوم في خارج دولة إسرائيل، التعريف الأضيق هو أن المهاجرين الإسرائيليين هم مواطنون إسرائيليون كانوا يقيمون في إسرائيل في السابق فقط، بينما يشمل التعريف الأوسع أبناء وأحفاد المهاجرين الإسرائيليين حتى الجيل الثالث وكذلك المواطنين اليهود الذين يحملون جنسية إسرائيلية ويشعرون برابطة قوية تجاه دولة إسرائيل، رغم أنهم لم يقيموا فيها إطلاقاً.

يعتبر المكتب المركزي للإحصاء «مهاجراً» كل مواطن إسرائيلي عاش في إسرائيل لبضعة أشهر على الأقل، ثم ترك البلاد لفترة تزيد عن سنة واحدة. السبب المركزي والأكثر انتشاراً للهجرة من إسرائيل هو الرغبة في تحسين مستوى المعيشة، وهو السبب الذي كان وراء هجرة مئات آلاف الإسرائيليين خلال السنوات منذ إقامة الدولة ورحيلهم إلى دولة أكثر ثراء وازدهاراً اقتصادياً. كذلك تتميز الهجرة من إسرائيل بأنها تنجم عن أسباب أخرى، أبرزها الوضع الأمني المتوتر على الدوام، إلى جانب موقف المجتمع الإسرائيلي السلبى حيال المهاجرين طالبي العمل في إسرائيل وتعامله السيء معهم.

الدولة الأكثر تفضيلاً لدى الإسرائيليين المهاجرين هي الولايات المتحدة، بدون منازع، إذ يعتبرها هؤلاء «دولة قوية وغنية ومتطورة فتحت أمام المهاجر فرصاً متعددة ومتنوعة». بالإضافة إليها، هاجر عشرات الآلاف من الإسرائيليين إلى كندا، إنكلترا، ألمانيا وأستراليا، بينما هاجر بضعة آلاف إلى هولندا، روسيا وفرنسا.

وطبقاً لمعطيات المكتب المركزي للإحصاء، فإنه منذ قيام دولة إسرائيل وحتى نهاية ٢٠١٧، هاجر منها ٧٣٢ ألف مواطن. لم يعودوا إليها نهائياً. ويشمل هذا العدد، الإسرائيليين الذين توفوا خارج البلاد، والذين يقدر عددهم بنحو ١٣٣ - ١٧١ ألفاً، ما يعني أن عدد الإسرائيليين المهاجرين الذين يعيشون في دول مختلفة، خارج إسرائيل، يتراوح بين ٥٦١ و٥٩١ ألفاً. وهذا الرقم لا يشمل الأطفال الذين ولدوا لأزواج مواطنين إسرائيليين خارج البلاد.

ألمانيا قد تركوا إسرائيل بشعور سلبي ولا يرون أنفسهم عائدتين إليها في المستقبل. وعلى الرغم من الأصداء الإعلامية التي أثارها الإسرائيليون في ألمانيا عامة، وفي برلين خاصة، إلا أن الدراسات التي أجرت خلال السنوات الأخيرة تقدر عدد الإسرائيليين المقيمين في ألمانيا اليوم بنحو ٢٥ ألفاً، وهو ما يعادل نحو ٤٪ فقط من مجمل الإسرائيليين في «المهاجر». مقابل الإسرائيليين في ألمانيا، يمتاز الإسرائيليون المهاجرون في إنكلترا بالمشاعر الإيجابية تجاه إسرائيل، حتى أن كثيرين منهم يفكرون بإمكانية العودة إليها. القرب النسبي بين إنكلترا وإسرائيل، مقارنة بدول أخرى ناطقة بالإنكليزية، الجامعات الرائدة وفرص العمل الجذابة - هذه جميعها جعلت إنكلترا هدفاً سهلاً للهجرة، نسبياً. وجدير بالذكر أن المجتمع الإسرائيلي في إنكلترا يمر بإجراءات لتنظيمه، اقتصادياً وسياسياً، على ضوء القطيعة القائمة بين مجتمع الإسرائيليين ومجتمع اليهود المحلي في إنكلترا، وهي قطيعة موجودة في الغالبية الساحقة من الدول التي هاجر إليها إسرائيليون.

يعالج الفصل الخامس المعطيات التي تبينت من الدراسة ويبحث فيها، ثم يقترح أن تكون الثقة بالنفس الإسرائيلية متينة حتى مقابل الإسرائيليين المهاجرين، خصوصاً بعد أكثر من ٧٠ سنة تحولت خلالها دولة إسرائيل من دولة فقيرة تحتضن اللاجئين إلى دولة عظمى، اقتصادياً وأمنياً. ويتعين على دولة إسرائيل عدم اعتبار هؤلاء تهديداً على مناعتها الداخلية، بل بناء جسر لهم لتعزيز الهوية الإسرائيلية، وخاصة لدى أبناء الجيل الثاني الذين يميلون إلى الاختلاط التام في البيئة التي كبروا وترعرعوا فيها، إلى جانب الإبقاء على مسار متاح للعودة، يزيد من احتمالات عودتهم إلى إسرائيل مستقبلاً.

اختلاف التعريف ومميزات الهجرة من إسرائيل
يختلف الباحثون فيما بينهم بشأن كيفية تعريف الإسرائيليين في الدول المختلفة، وهو ما ينطوي

على الفارق بين عدد الإسرائيليين المغادرين وبين عدد الإسرائيليين العائدين) تراجعاً وانخفاضاً متواصلين خلال السنوات الأخيرة، كما يجدر التنويه بأن نسبة المغادرين لم تشهد أي تغيير خلال السنوات اللاحقة. تبين المعطيات أن تأثير حملات الاحتجاج الشعبية الواسعة التي شهدتها إسرائيل في صيف العام ٢٠١١ كان ضئيلاً جداً على الهجرة من إسرائيل، إن كان لها ثمة تأثير أصلاً. ومن الحري التوقف عند حقيقة أن جزءاً كبيراً من المهاجرين هم مهاجرون جدد قدموا إلى إسرائيل خلال موجات الهجرة اليهودية المختلفة إليها، ما يعني أن التغيير في عدد المهاجرين هو نتيجة الهجرة إلى إسرائيل في تلك السنوات، ويستدل من المعطيات أن نسبة مرتفعة من الهجرة (من إسرائيل) سجلت بين حملة الشهادات الجامعية العليا الذين يرتبط تقدمهم المهني، اشتراطاً، بالبقاء في جامعات أجنبية في الخارج لبضع سنوات. وعلى صناع القرار العمل من أجل موازنة هذا الوضع المستجد وتهيئة الأرضية المناسبة من أجل عودة المهاجرين عموماً، والأكاديميين خصوصاً، إلى إسرائيل.

يقدم الفصل الرابع معلومات عن مجتمعات الإسرائيليين المركزية في العالم اليوم: في الولايات المتحدة، ألمانيا وإنكلترا. غالبية المهاجرين من إسرائيل تتوجه إلى الولايات المتحدة، حيث أصبح تجمع الإسرائيليين فيها، خلال السنوات الأخيرة، مجتمعاً منظمًا، بل ذا قوة سياسية أيضاً. وتداول المنظمات المحلية في هذا التجمع مكافحة ظاهرة ومنحى تفككها وضمور الهوية الإسرائيلية والهوية اليهودية بين أبناء الجيل الثاني من المهاجرين، الذين يميلون إلى الاختلاط بصورة كاملة تماماً في البيئة الأميركية التي ترعرعوا فيها.

أما المهاجرون الإسرائيليون في ألمانيا فهم يختلفون عن المهاجرين الآخرين من إسرائيل؛ فهم يعتبرون أكثر علمانية وذوي مواقف أكثر نقدية حيال إسرائيل. وبينما يفاخر معظم المهاجرين من إسرائيل بإسرائيليتهم ويفكرون أحياناً بالعودة إلى إسرائيل، نجد أن جزءاً كبيراً من الإسرائيليين المهاجرين إلى

عدد من الأبواب والفصول تبدأ بالفصل الأول - عرض استهلالي لموضوع البحث ومحاولة لتوضيح اللغة الاصطلاحية في مجال الهجرة، بدءاً بالتحول الذي طرأ على اللغة الاصطلاحية الخاصة بموضوع الهجرة، مروراً بظاهرة الهويات العابرة للقوميات وانتهاء بميزان الهجرة. وعلاوة على هذا، يعرض هذا الفصل، أيضاً، منهجية البحث والبنية التي أجري البحث بموجبها. في الفصل الثاني عرض للعوامل التي تدفع نحو الهجرة من إسرائيل ومميزاتها، في الماضي والحاضر. ويصف الفصل التغيير الذي طرأ على المجتمع الإسرائيلي في نظرته إلى المهاجرين وتعامله معهم: من النظرة النقدية الحادة على خلفية إدارة المهاجرين ظهورهم للمشروع الصهيوني وحتى النظرة الاحتوائية، بل المليئة بالإعجاب والتقدير حتى، على أمل أن يعودوا إلى البلاد في المستقبل القريب. التعابير السلبية، على غرار قولة إسحاق رابين الشهيرة التي وصف فيها المهاجرين من إسرائيل بأنهم «حشرات ضعاف نفوس»، استبدلت بتعامل إيجابي ومتقبل، بل متعاطف في بعض الأحيان، حيال الإسرائيليين الذين هجروا البلاد وحققوا نجاحات مهنية واقتصادية.

السبب المركزي للهجرة من إسرائيل خلال العقود الأخيرة هو الرغبة في تحسين مستوى الحياة من الناحية الاقتصادية، وبالرغم من الواقع الأمني المعقد في إسرائيل، إلا أن هذا الاعتبار ليس من بين الاعتبارات المركزية في قرار الهجرة، والمهاجرون من إسرائيل يشبهون، عملياً وبصورة عامة، مهاجرين كثيرين في أنحاء مختلفة من العالم يبحثون عن فرص اقتصادية ومهنية جديدة في دول غنية ومتطورة، مع المحافظة على العلاقات الأساسية مع العائلة والمجتمع في بلاد الأصل، وهي مهمة أصبحت أكثر سهولة بكثير بفضل استخدام الانترنت على نطاق واسع.

استخدم الفصل الثالث يعرض معطيات محدثة، بالأرقام، عن المهاجرين من إسرائيل خلال العقود الأخيرة، وتبين المعطيات أن الهجرة من إسرائيل سجلت خلال العقد الأخير انخفاضاً ملحوظاً ولا تشدُّ عن الوضع العام في العالم، وتشهد نسبة المغادرين وميزان الهجرة

توصلت دراسة صدرت مؤخراً عن «معهد الاستراتيجيا الصهيونية»، حول ظاهرة الهجرة (السلبية) من دولة إسرائيل خلال العقود الأخيرة إلى أن ليست ثمة مشكلة «هجرة سلبية» من إسرائيل، إذ أن نسبة المهاجرين من إسرائيل مقارنة بمعدلات الهجرة العالمية ليست مرتفعة، بل متوسطة تماماً، كما تشير معطيات الهجرة خلال السنوات الأخيرة إلى انخفاض جدي، بعشرات بالمئة، في نسبة المهاجرين من بين مجموع السكان. كما تبين، أيضاً، أن جزءاً كبيراً من المهاجرين هم مهاجرون جدد إلى إسرائيل لم يتم استيعابهم فيها بصورة لائقة، بينما كثيرون من بينهم استحقوا الهجرة إلى إسرائيل بموجب «قانون العودة»، رغم أنهم «لا يمتلكون هوية يهودية قوية»، كما نوهت الدراسة.

كثيرون من بين الذين قرروا الهجرة من إسرائيل «يفتخرون بإسرائيليتهم» وجزء غير قليل منهم عاد إلى إسرائيل بعد بضع سنوات من مغادرتها والهجرة منها، بينما نسبة مرتفعة من الباقين في خارج البلاد هم أشخاص لم يكونوا اتخذوا قرارهم بترك البلاد بصورة عقلانية ومدروسة، وإنما اضطروا إلى ذلك بفعل ظروف محددة مختلفة وينتظرون التوقيت المناسب كي يعودوا إليها.

وتسعى هذه المعطيات إلى إلقاء نظرة جديدة على الإسرائيليين، وخصوصاً منهم رجال الأعمال والأكاديميين، الذين يعيشون ويعملون في خارج البلاد، إذ يدعو معد الدراسة، أوري ألتان، دولة إسرائيل إلى النظر إلى هؤلاء واعتبارهم «ثروة» وليس «عبئاً». فالإسرائيليون في دول العالم المختلفة «لا يشكلون تهديداً يعرض مرآة تعكس المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، وإنما هم جسر لعلاقات دولية، بل فرصة مواتية لتطوير وتحسين المنظومات الجماهيرية والتجارية المختلفة في إسرائيل، من ناحية مهنية».

تغير نظرة المجتمع الإسرائيلي إلى المهاجرين منه
جاءت الدراسة، التي نشرت تحت عنوان «الهجرة من إسرائيل: مشكلة أم فرصة؟»، في ٧٦ صفحة موزعة على

ارتفاع السياحة الدينية المسيحية إلى إسرائيل والبنى التحتية ضعيفة!

المعطيات والتحديات سبقت أزمة كورونا العالمية

يصل إلى حوالي ١٤٠٠ دولار، وهو مبلغ ليس كبيراً، قياساً بمستوى الأسعار السياحية، وكلفة المعيشة، ولووظن المصن وإيطاليا سجلتا أعلى نسبة ارتفاع بعدد السياح منهم إلى إسرائيل.

وبموجب تقرير وزارة السياحة، هذه هي الدول العشر الأكبر من حيث عدد السياح: الولايات المتحدة الأميركية، حوالي ٨٩٠ ألف سائح، زيادة بنسبة ٧٪، فرنسا، ٣٣٨ ألف سائح زيادة بنسبة ٧٪، روسيا ٢٩٦ ألف سائح زيادة بنسبة ١٪، ألمانيا ٢٦٩ ألف سائح، زيادة بنسبة ١١٪، المملكة البريطانية المتحدة، قرابة ٢١٩ ألف سائح، زيادة بنسبة ٨٪، ثم إيطاليا حوالي ١٦٩ ألف سائح زيادة بنسبة ٣٠٪، بولندا أكثر من ١٤٥ ألف سائح، زيادة بنسبة ٣٪، أما الصين، التي حلت في المكان الثامن، فسجلت زيادة بنسبة ٥١٪، وبلغ عدد السياح منها أقل بقليل من ١٤٥ ألف سائح. وقد سجل عدد السياح من أوكرانيا بنسبة ٢٪ وبلغ عددهم الإجمالي أقل من ١٢٦ ألف سائح، والدولة العاشرة، كانت رومانيا، التي وصل منها أكثر من ١١٥ ألف سائح، زيادة بنسبة ٤٪.

أزمة كورونا

كل التقارير حتى الأسابيع الأخيرة، كانت تتحدث عن احتمال تسجيل قفزة أخرى في عدد السياح إلى البلاد، ولوحظ أن مصدر الزيادة الهام هو الشرق الأقصى، مثل الصين وكوريا الجنوبية. إلا أن هذه التقديرات سبقت أزمة فيروس كورونا، التي تحولت في الأيام الأخيرة إلى أزمة عالمية، على ضوء انتشارها في العديد من الدول في شرق آسيا، وأيضاً في أوروبا، مثل إيطاليا وغيرها. وبدأت إسرائيل تضع قيوداً على وصول مسافرين من الدول التي تعاني من انتشار الفيروس، وكادت تنتشب أزمة سياسية مع كوريا الجنوبية، بعدما أعادت إسرائيل طائرة بكل ركابها عدا الإسرائيليين منهم إلى سيول.

ورغم ذلك، فإن هذه المسألة سيبقى تأثيرها ضائباً، إذ أن الرهان هو على تراجع انتشار الفيروس الخطير مع انتهاء فصل الشتاء، ولكن هذا سيحتاج إلى وقت، في حين أن عيدي الفصح العبري والفصح المسيحي سيحلان في شهر نيسان المقبل، لذا ليس واضحاً كيف سينعكس هذا على السياحة في هذا الموسم الديني السياحي العام.

تسهيلات بما قيمته ٢٠٠ مليون شيكل لبناء الفنادق. ولكن ليس هذا وحده، فالنقص ملموس أيضاً في أعداد المرشدين السياحيين، رغم أن أكثر من ٧٥٠٠ شخص بحوزتهم رخص إرشاد سياحي، بينما العاملون فعلياً في هذا المجال حوالي ٥ آلاف مرشد، وليس واضحاً سبب النقص المعلن. ولكن أحد النواقص في الإرشاد السياحي، هو مسألة اللغة، إذ بدأ تدفق سياح من دول ذات لغات ليست عالمية، ويشار إلى أن إسرائيل تفرض قيوداً مشددة للحصول على رخصة إرشاد سياحي.

وكانت السياحة سجلت في العام الماضي ٢٠١٩، ذروة غير مسبوقة، إذ بلغ عدد السياح الإجمالي ٥،٩ مليون سائح، وهي زيادة رابعة على التوالي منذ العام ٢٠١٦. وهذه أيضاً زيادة بنسبة تقارب ١١٪ عن عدد السياح في العام قبل الماضي ٢٠١٨، ورغم ذلك، فإن عدد ليالي المبيت في الفنادق، لم يرتفع بذات النسبة بل بنسبة ٢٣٪ فقط، ما يشير إلى أن السياح باتوا يختصرون عدد أيام الإقامة، والانتقال إلى دول أخرى في المنطقة.

وكانت إسرائيل قد تخطت لأول مرة حاجز ٤ ملايين سائح في العام ٢٠١٠، وبعد ذلك تراجعت السياحة، تارة بسبب الأوضاع في الشرق الأوسط، وتارة بسبب حروب إسرائيل على قطاع غزة. ففي العام ٢٠١٦، بلغ عدد السياح الإجمالي ٢،٨٩ مليون سائح، وارتفع في العام التالي ٢٠١٧، إلى ٣،٦ مليون سائح، وفي العام ٢٠١٨، قبل الماضي، تخطى العدد مجدداً حاجز أربعة ملايين، وبلغ عددهم ٤،٩ مليون سائح. ليسجل هذا العام الذروة غير المسبوقة، ٥،٩ مليون سائح. وحسب تقرير وزارة السياحة، فإن عدد ليالي المبيت ارتفع بنسبة ٣٣٪ مقارنة مع العام ٢٠١٨، إذ بلغ عدد الليالي ٢،٥٨ مليون ليلة، مقابل ٢،٥٢ مليون ليلة في العام ٢٠١٨، و٢،٤٩ مليون ليلة في ٢٠١٧، وحوالي ٢،٢ مليون ليلة في العام ٢٠١٦. ويقول التقرير إن عدد ليالي المبيت للسياحة الداخلية بلغ ١٣،٧ مليون ليلة، مقابل ١٣،٦ مليون ليلة لذات الشريحة، في حين أن عدد ليالي مبيت السياح من الخارج، ارتفع من ١١،٦ مليون ليلة في العام ٢٠١٨، إلى ١٢،٦ مليون ليلة في العام الماضي ٢٠١٩.

وحسب تقديرات وزارة السياحة، فإن معدل صرف السائح

الطور القريب منها. وحسب الصحيفة، فإن «سلطة الحدائق الوطنية» الإسرائيلية، التي تسيطر على بعض هذه المواقع، أقامت أماكن خاصة لإقامة صلوات جماعية، بدلا من الكنائس المكتظة، وهذا يتناسب مع شركات ومؤسسات منظمة للسياحة الدينية، إلا أن كل هذه الأماكن ما تزال ضعيفة من ناحية البنى التحتية.

ضعف البنى التحتية

ويعاني قطاع الفنادق الإسرائيلي من سلسلة قضايا، تجعله في وضعية منافسة صعبة، أمام المنافسة الحادة إقليمياً وعالمياً. وبشكل خاص بسبب النفقات العالية، التي من بينها لا مثيل لها في العالم، وثانياً، بسبب النقص في العاملين في خدمات الفنادق، التنظيف وتوضيب الغرف. وحسب تقارير صادرة عن مسؤولين في قطاع الفنادق، فإن إسرائيل مدرجة في المرتبة ٥٤ في لائحة البنك الدولي، في ما يتعلق بتسهيل إقامة المشاريع الاقتصادية، وهذا ينعكس أيضاً على قطاع الفندق.

فمثلاً كي تحقق الفنادق أرباحاً، بمستوى الأرباح في أوروبا، عليها أن ترفع أسعارها بنسبة ٦٠٪، إلا أن هذا يضر القدرة على المنافسة، أكثر مما هو مفيد، وحسب التقارير ذاتها، فإن الفنادق تصرف نسبة عالية جداً من مداخيلها على استيفاء شروط الحلال اليهودي، وعلى ضريبة المسقفات. في حين أن أسعار المواد الغذائية، هي أعلى بضعفين ونصف الضعف من مستوياتها في أوروبا، ما يزيد من كلفة الفنادق.

ولكن عدا هذا، فإن إسرائيل تواجه نقصاً في عدد الغرف الفندقية منذ سنوات طويلة، وحسب التقارير، فإن إقامة فندق يحتاج إلى ست سنوات بالمعدل، منذ طرح فكرة المشروع، وحتى فتحه أمام النزلاء، وقسم من هذه التأخير يعود إلى الأنظمة البيروقراطية، إلا أن وزارة السياحة، ومعها وزارة البنى التحتية، ادعت للصحيفة أن هذه الإجراءات تم تخفيفها في السنوات القليلة الأخيرة، وأن وتيرة البناء ارتفعت من ألف غرفة في العام ٢٠١٣ إلى ٤ آلاف غرفة في العام ٢٠١٨، ولهذا، حسب التقديرات الإسرائيلية، فإن الأزمة ستخف تدريجياً في السنوات القليلة المقبلة. وحسب وزارة السياحة فإنها تقدم سنويا

وهونغ كونغ وسنغافورة، ولكن هذا الحديث قبل انتشار فيروس كورونا، ومن غير الواضح كيف سينعكس هذا على السياحة هذا العام.

وموسم السياحة الدينية المركزي في موسمي عيد الميلاد المجيد والفصح المبارك، إلا أنه في هذين الموسمين ترتفع الأسعار بشكل حاد، بسبب زيادة الطلب، ولذا فإن ما يمكن وصفها بالسياحة الدينية «الفقيرة»، تكون غالباً خارج موسم الأعياد، مثل فترة الحريف، وأيضاً بين شهري أيار وحزيران، بمعنى ما بعد موسم عيد الفصح، وقبل بدء موسم السياحة الصيفية. إلا أن هؤلاء السياح يصطدمون بكلفة معيشة عالية جداً، ولهذا فإنهم يأتون ضمن رزم سياحية تتضمن الإقامة في فنادق بأسعار مخفضة، مثل المبيت في فنادق القدس الشرقية، أو في مؤسسات فندقية تابعة للكنائس والأديرة، كما أن وجبات الطعام تكون مشمولة في الرزمة السياحية التي يشترونها، وبغالبيةهم لا يتنقلون بين فنادق، وإنما يعتمدون السفر اليومي بالحافلات إلى المناطق التي يريدون زيارتها.

كذلك، وحسب تقارير سابقة، فإن قسماً من السياحة الدينية، تكون لفترة يوم واحد، أو لقضاء ليلة واحدة، تتم فيها زيارة الأماكن المركزية، مثل القدس وبيت لحم، وهؤلاء السياح إما يكونون على متن رحلات بحرية، أو أنهم يقيمون في وسط سيناء (منطقة طابا) أو حتى في الأردن، ثم يعودون إلى مركز إقامتهم السياحية، حيث الكلفة أقل، ويشير تقرير لصحيفة «يديעות أchronوت» إلى أن الكنائس الأساسية للمسيحية، وخاصة كنيسة القيامة في القدس المحتلة، وكنيسة المهدي في بيت لحم، تشهد اكتظاظاً متعاظماً سنوياً، ويستغرق دخول السائح إلى المكان المركزي في الكنيسة، بمعنى القبر المقدس في كنيسة القيامة، والمهد في بيت لحم، وقتاً طويلاً يتجاوز الساعة وأكثر. كذلك فإن التدفق الكبير ملحوظ بشكل خاص في شمال بحيرة طبرية، حيث أمضى السيد المسيح، حسب الانجيل، جزءاً كبيراً من حياته التبشيرية، ومن هناك انطلقت رسالته، والضغط ملحوظ على كنيسة كفر ناحوم، وجبل التطويبات، ومنطقة «كرسي»، حيث حصلت إحدى العجائب، وأيضاً عند المخرج الجنوبي لبحيرة طبريا، حيث أماكن المعمودية، والحلال ذاتها في مدينة الناصرة، وجبل

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

لُمعايينة الجُمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سيلع
ترجمة: علاء حليحل



اليمن الإسرائيلي والقائمة المشتركة.. من التحريض الغائي إلى التحريض الغاضب!



(الغب)

"المشتركة... فاعل سياسي لا يمكن تجاوزه"

بدأت بالتفكير بشكل مختلف، ليس التصويت فقط بحسب مسألة من سيكون رئيس الحكومة، بل من الذي يعكس أكثر قيمي ورغبتي في مجتمع أكثر تسامحا.

أما إيلي بركات (٥١ سنة) فقد كان في السابق سكرتير فرع ميرتس في القدس، وقد حول دعمه للقائمة المشتركة منذ انتخابات أيلول بعد اتحاد ميرتس مع إيهود باراك، وحسب قوله «التحالف مع العمل احتاج إلى طمس قيم، وفي الحملة لم يكن أي حديث عن النضال ضد الاحتلال أو الشراكة بين اليهود والعرب أو عن خطة ترامب». ويقول إن التصويت للقائمة المشتركة كان مقرونا باستبعاد نقاط أيديولوجية معينة؛ تصويتي هو في المقام الأول تصويت تضامني.

يمكن القول إن هذه هي إحدى المرات القليلة التي يتألم فيها اليمن الاستيطاني العنصري المنظم في معسكر نتنياهو (هناك اليمن استيطاني عنصري في المعسكر الخضم أيضا، وتحديدا في «كحول لفان»، يجدر القول والتنبية) إلى هذه الدرجة المحيطة من قوة العرب السياسية المنظمة، ومعهم حلفاء تقدميون يهود «انهمروا» نسيبيا على التصويت للقائمة المشتركة في الانتخابات الأخيرة. في الأيام التالية سترتفع درجة حرارة إنكاء الكراهية والتحريض العنصري، وتزايد الأصوات المحذرة من أن نتنياهو يكرر ما فعله في الفترة التي سبقت اغتيال رئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين. وحالياً قرر ضابط الأمن في الكنيست في مطلع الأسبوع فعلا تكثيف الحراسة على بيني غانتس!

يهود «انهمروا» أكثر على التصويت للقائمة المشتركة
كما كتبت هجار شيرازف في «هآرتس»، فإن قوة المشتركة تعززت في بلدات مع أغلبية يهودية، منها رמת هشارون ورامات غان ورعنانا ومدن أخرى. وكتبت: يتبين من بيانات التصويت في المدن التي فيها أغلبية يهودية واضحة أنه في انتخابات الكنيست الـ ٢٣ حدثت زيادة في نسبة تأييد القائمة المشتركة في أوساط المصوتين اليهود، حتى لو كان عدد الأصوات قليلاً نسبياً. وفصلت: في رامات غان، على سبيل المثال، تضاعف عدد المصوتين للمشتركة من ٢٨٩ في انتخابات أيلول إلى ٥٧٣ صوتا في الانتخابات الأخيرة. وفي رعنانا تعززت القائمة المشتركة من ٥٧ صوتا في أيلول إلى ١١٧ صوتا في الانتخابات الحالية. وفي رמת هشارون فإن نسبة التصويت للقائمة المشتركة بلغت ١٥٢ صوتا، أي ضعف العدد مقارنة مع أيلول، حيث حصلت القائمة على ٧٤ صوتا. أيضا في كفار فراديم فإن القائمة تعززت وزادت (من ٠٨٤ في المئة إلى ١٥٨ في المئة من الأصوات). وفي كاليب كانت المشتركة هي القائمة الثالثة في حجمها وحصلت على ١٢٢١ في المئة من الأصوات مقابل ٦٣٣ في المئة في أيلول الأخير.

الصحافية رقتبس مصوطة اسمها ميपाल (٣١ سنة) من تل أبيب صوتت دائما لليكود، لكن في هذه المرة صوتت للقائمة المشتركة: «لقد صوتت لليكود لاتقادي بأن نتنياهو زعيم لديه تجربة ويمكن الاعتماد عليه، ولم أشاهد أي شخص يمكنه أن يستبدله. ولكن مؤخرا

بيوم الانتخابات إلى هذه الدرجة، لأنها لا تغير من حياتهم، ولهذا - يقدر مراسل الصحيفة الأميركية - جاءت المشاركة الكبيرة تعبيراً عن مواطنهم التي لا يمكن مسحها والخوف من التطهير العرقي، خاصة أن خطة ترامب تتحدث عن تبادل أراضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مثل منطقة المثلث، وهو ما أثار حنق وغضب العرب.

معضلة الليكودية البارزة التي أسفت لتصويت العرب للمشتركة!
الجديد في تكتيك التحريض الراهن أنه لا يأتي من باب «الفهلوة» واللؤم البارد الذي يلعب على أوتار غرائز التعصب لدى شرائح يهودية واسعة قبل الانتخابات؛ بل يأتي من عمق الإحباط والأزمة التي يقبع فيها نتنياهو ورهطه بعد انتهاء الانتخابات وظهور نتائجها التي لم تحقق له الأغلبية المرجوة والتي ظن أنه نالها مثلما ظهر في خطاب النصر المبكر.

لقد بدا عدد من متحدتي الليكود في كامل توترهم الأسبوع الفائت ووصلت الأمور أحيانا حد المهزلة. جاء هذا فوراً بعد أن وصف نتنياهو، في تصريح مسجل نشر على حساباته في مواقع التواصل الاجتماعي، القائمة المشتركة بـ«إعادي الإرهاب»، مذكرا بوعود منافسه زعيم تحالف «كحول لفان»، بيني غانتس، بعدم تشكيل ائتلاف حاكم يعتمد بطريقة أو بأخرى على تلك القائمة العربية. وواصل بديماغوجية غير محكمة: «غانتس يسعى لتشكيل حكومة خطيرة بالنسبة لدولة إسرائيل مع إرهابي».

الوزيرة ميري ريفغ هاجمت القائمة المشتركة بعنصرية واطئة تميز أداءها، وناقشت المواطنين العرب، زاعمة أن الحكومة «أعطتهم» الكثير وعبرت عن أسفها لدعم القائمة المشتركة رغم هذا «السخاء» المزعوم! ولكنها زعم أسفها على ذلك «الدعم»

زعمت أن المشتركة لا تملكهم، وحين قاطعها وسألها صحافيان كانا يحاورانها من الإذاعة العامة: لكن كيف، فالعرب صوتوا لها بنسبة هائلة؟ راحت الليكودية البارزة تهذي بجمل مهشمة لم يتمكن المذيعان من إخفاء استخفافهما بها.

أما الوزير دافيد أمسال فراح هو الآخر يهاجم القائمة المشتركة قريب كيل الشتائم، زاعما أنه يحق للمواطنين العرب كل الحقوق المدنية لكن ليس الحسم في «المسائل القومية» لأنهم يدافعون عن الفلسطينيين أولاً بل يقدمون أنفسهم كفلسطينيين. وكان حقيقة الاندماج الفلسطيني لهؤلاء المواطنين دون أي تنازل أو مهانة على حقوقهم المدنية، لم يوضّح للقاصي والداني بعد. وحين ووجه بسؤال صحافي بسيط: لكن التصويت واحتساب الصوت بمسألة هو جزء من هذه الحقوق المدنية التي نتحدث عنها، راح يقول انه يجب أولاً إنهاء الصراع وبعدها سيدع العرب أنفسهم أقرب إلى الليكود في القضايا الاجتماعية؛ وهو قول كان يمكن النظر إليه أيضاً كموقف راكياتي جيد، لكنه هنا بدأ ناعجا عن ارتباك وعصبية وعجز أكثر مما عن إدراك.

بنيامين نتنياهو وأتباعه فقدوا جميع الكواج. ليس تلك الأخلاقية، فهم في حلّ منها ولم يلتزموا بها المرة، لكنهم يفقدون كواج العقل السليم، لأنهم يفتقرون لأي جواب أمام انتخاب المواطنين العرب قوةً ثالثة مؤثرة لا يمكن تجاهلها، لذلك لا تُسمع سوى التفاهات والتحريضات.

نتيجة التصويت لها

«المشتركة» فرضت نفسها على صفحات الرأي والتحليل والتعليق الإسرائيلية مثلما على الأحزاب وحساباتها

لكن بدون اليهود، فهؤلاء غير مخلصين لدولتهم، بل لشعبهم ودينهم، سيقول، لذلك لا يتم أخذهم في الحسبان».

ويخلص إلى أنه: «في دولة سليمة، كما كانت إسرائيل ذات يوم، فإن رئيس الحكومة الذي يقوم بإقضاء جمهور كامل على أساس عرقي وديني، ويعطي بذلك هدية لأعداء بلادنا، كان سيعين منعه نهائياً من مواصلة القيام بوظيفته، في إسرائيل ٢٠٢٠ التي يحكم فيها رئيس حكومة يقوم بالتقسيم والتحريض وتشجيع رئيس أميركي فظ وعنصري أكثر منه، فإن تصريح نتنياهو يستقبل باحتجاجات ضعيفة، ولكن بالأساس بالاملاة».

ما زال للمصوتين العرب ما يطمحون إليه

الصحافي شمعون شيفر كتب في «يديעות أخرونوت»: «بعد النتائج النهائية لن ينجح نتنياهو في تشكيل حكومة برئاسته، فهو عالق مع ٥٨ مقعداً من الكتلة التي سارت معه في الحملتين الانتخابيتين السابقتين في نيسان وفي أيلول، ودون قدرة حقيقية على تقنين قوائم كحول لفان، العمل - غيشير - ميرتس أو حتى إسرائيليين. عندما نضيف إلى هذا القائمة المشتركة، نحصل على الفور على سور منيع من كتلة لا ليبيي غير قابل للاقتحام».

ويتابع بعد تحليل صورة المشهد الحزبي قائلاً: «المقاعد الـ ١٥ لعرب إسرائيل يجب أن تحسب ابتداء من اليوم كمعصر شرعي في تشكيل الائتلاف، وجديرة بقدر لا يقل عن مقاعد كل حزب تنافس للكنيست، حان الوقت للتوقف عن الخوف من شتائم الناطقين بلسان اليمن، ودعوة الـ ١٥ نائباً من القائمة المشتركة لأن يتولوا مناصب في حكومة برئاسة بيني غانتس».

أما ميراف أروزروروف فرأت في «هآرتس»: «النتيجة هي إنجاز غير مسبوق للقائمة المشتركة التي نجحت في الحصول على ١٥ مقعداً، أكثر بمقعد من الانتخابات السابقة. مع ذلك، يجب التحفظ من هذا الإنجاز: العرب يشكلون ١٦ في المئة من أصحاب حق الاقتراع في إسرائيل، لذلك، فإن نصيبهم في عكسة المقاعد في الكنيست كان يجب أن يصل إلى ١٩ مقعداً. ١٥ مقعداً تشكل إنجازاً مدهشاً بكل المقاييس، وهم ما زالوا يشكلون تمثيلاً ناقصاً مقارنة مع نسبتهم في السكان. نسبة التصويت العامة في مجمل السكان وصلت في هذه المرة إلى ٧١ في المئة. وهكذا ما زال يوجد للمصوتين العرب

مواطني إسرائيل كان - ضمن أمور أخرى - تعبيراً عن اعترافهم بنجاح الديمقراطية الإسرائيلية، بأنه يوجد لتصويتهم معنى، وبأنه مع كل غضبهم على المؤسسة الرسمية وعلى التمييز، وعلى التاريخ المؤلم، فليس الجميع هم متشابهون. يوجد فرق بين اليمن المحافظ، الذي يتباهى بالتشريع التمييزي، وبين المعسكر الليبرالي، بمختلف ألوانه، البعيد عن أن يكون كامل الأوصاف، وعلى الرغم من ذلك يرى فيهم من هم جديرون بحقوق متساوية، ويستدرك في تمة مقاله: «لا يمكن أن نتوقع من العرب الذين عاشوا هم وأبائهم وآباء آبائهم في هذه البلاد، ورأوا بوصول آبائنا إلى هنا غزوا وتضييقاً عليهم، أن يستقبلوا بالترحاب الفكرة الصهيونية. يوجد بيننا، عرباً ويهوداً، حوار متواصل في مسألة من «الأكثر ضحية»، ومعقول الافتراض ألا نتكمن من الاتفاق على ذلك، ويحتمل ألا يكون هذا هاما جداً، ولكننا نجحنا في أن نثبت لأنفسنا بان الحياة في جيرة قريبة، ممكنة».

الصحافي حيمي شاليف رأى في «هآرتس» أن التوجه للمواطنين العرب يرتبط بما ورد في التقرير السنوي لمنظمة «فريدم هاوس» عن أن الديمقراطية في إسرائيل توجد في حالة تراجع متواصلة. في السنوات الثلاث الأخيرة إسرائيل هبطت من المكان ٤٥؛ في التصنيف العالمي إلى المكان ٧٦، قريباً بصورة مقلقة من الدول التي تعتبر «حرة جزئياً»، وفي كتلة الدول الديمقراطية الغربية، إسرائيل موجودة في المكان الأخير.

ويقول: «إن تدهور إسرائيل في التصنيف العالمي لـ «فريدم هاوس» في السنوات الأخيرة ينبع بالأساس من زعج الشرعية المتسارع عن الأقلية العربية ومن التحريض المتزايد ضدها برعاية رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بشكل خاص، واليمين بشكل عام خلال حملاتها الانتخابية. من حسن حظ إسرائيل أن التقرير تم الانتهاء منه قبل العرض العنصري الرهيب لنتنياهو في يوم الأربعاء الماضي، الذي بالتأكيد سيقلل علاماتها في السنة القادمة، فنتنهاو اعتبر ممثلي القائمة المشتركة الذين حصلوا على ثقة كاسحة من الجمهور العربي في الانتخابات الأخيرة منبؤذين بسبب الأشمزاز، العرب، قرر نتنياهو، ليسوا شركاء كاملين في الديمقراطية في إسرائيل، فهم يصوتون بالأساس لصالح أنفسهم.. يكفي تخيل مؤتمر صحافي لزعيم أوروبي، يقوم فيه برسم علاقات القوة السياسية في دولته،

كتب هشام نفاع:

كشف بنيامين نتنياهو وأتباعه في زعامة الليكود، طبقة جديدة من الهستيريا، فور إدراكهم أن الحفاظ على الحكم ليس بمتناول اليد، وأن العيبة أمام ذلك، بالمحصلة النهائية، هي القوة التي حققتها القائمة المشتركة. فهي القائمة الوحيدة التي زادت قوتها في داخل المعسكر (غير المتجانس، وغير اليساري وغير الحائمي بمعظمه، كما يُشاع!) الذي لا يهيمن عليه نتنياهو، وكانت هذه هي الزيادة التي قطعت بالتالي الطريق عليه للعودة بسلاسة إلى مقعده. لهذا سارع إلى تصعيد ما دأب عليه مرارا: التحريض العنصري على المواطنين العرب وليس فقط التشكيك بشرعيتهم السياسية، بل فيها تماماً. لم يكن التحريض على العرب في نهج نتنياهو السياسي مدفوعاً بكرهية عمياء كما قد يعتقد، بل كان تكتيكاً سياسياً بارداً يزداد منه تشديد شرائح إسرائيلية، يمكن إنكاء أو إعادة إنكاء الكراهية في صفوفها للعرب ولغيرهم من يعتبرون خارج «المعسكر القومي». يشمل هذا قضية وجنرالوات وصهاينة متمرسين، لا للمفارقة، إذاً تحريض نتنهاو غائياً أدائتي لطالما خدعه، منذ خطاب «العرب ينهزمون على الصناديق في باصات توفرها لهم جمعيات اليسار»، ووصولاً إلى إرسال نشطاء مع كاميرات إلى صناديق اقتراع في بلدات عربية، تردد كثيراً أن الهدف منه كان إشعال اعتداء على بعضهم يقود إلى الهدف المرجو: إحداث ردة فعل تخرج قاطرات الجموع للاقتراع مدفوعة بوقود النعمة على العرب.

«نيويورك تايمز»: «المشتركة» حرمت نتنياهو من تحقيق أغلبية برلمانية مطلقة

كتب باتريك كينغزلي في صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، ضمن تقرير واسع لخص فيه نتائج الانتخابات وما يتفاعل بعده، أن تكتل بنيامين نتنهاو اليمني كسب جزئياً بسبب سياسته المتشددة التي همتش العرب وعاقت صفقة سلام مع الفلسطينيين. ولكن كسبت القائمة المشتركة التي حققت رقماً قياسياً بشكل جعلها ثالث أكبر كتلة في البرلمان وحرمت نتنهاو من تحقيق أغلبية برلمانية مطلقة، وهناك تزايط بين فوز اليمن والعرب، فقد زاد نتنهاو قاعدته بتمريض قوانين تنفر المواطنين العرب والسعي وراء خطط للشرق الأوسط - مثل «صفقة القرن» للرئيس ترامب - والتي سيتم بموجها ضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، ما دفع الناخبين العرب في إسرائيل الذين كانوا غير مباينين سابقاً ليدلوا بأصواتهم، حسب تقديره.

هذا الصحافي يعتقد أن ما حققه المواطنون العرب من مكاسب في صندوق الاقتراع لن يغير الكثير من وضعيتهم في بلد يتحرك بانتظام أكثر فأكثر نحو اليمن. وفي الواقع، فإن المكاسب هي سلاح ذو حدين، وتجعل اليمن الإسرائيلي أقوى. ولهذا السبب حاول نتنهاو قطع الطريق أمام أي تعاون مع المشتركة من خلال قيامه بنزع الشرعية عنها ووصف نوابها بـ«إعادي الإرهاب»، وبالنسبة لنتنهاو فالعرب كما قال أمام قادة الأحزاب المتطرفة التي دعمته ليسوا «ضمن المعادلة» وهو ما ينذر بالفادم حول سياساته إن استطاع تشكيل حكومته الخاصة، وهذا يسخر المشاركة الكبيرة للعرب الذين لم يكونوا يباينون

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة

أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي